جامعة الطائف

الفصل والوصل
"دراسة لسانية نصيَّة"

د. عشري محمد علي محمد
أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية
كلية الآداب- جامعة الطائف

مجلة جامعة الطائف - الآداب والتربية (اللغة العربية و آدابها)
المجلد الثاني - العدد التاسع - جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ -إبريل٢٠١٣م

الملخص

تروم الدراسة إعادة هيكلة مبحث الفصل والوصل عن طريق منجزات علم لغة النص، حيث يمكن أن يوفر الحلول الكافية لبعض القضايا البلاغية الغامضة، دون أن يكون في ذلك تنكر لجهود البلاغيين العرب.

تعرضت الدراسة للعلاقة بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، وبيَّنت تلاقي هذين العلمين في عدة أمور، وتناولت أهمية مبحث الفصل والوصل في علم المعاني، كما تناولت في الجانب المقابل أهمية قضية الترابط في علم اللغة النصي، واهتمّ بالجملة؛ لأنها البداية، وبالنص؛ لأنه الغاية، ثم خلُصت لدراسة الفصل والوصل بين البلاغة وعلم النص على ثلاثة مستويات ، هي :

١- ترابط الجمل.

٢- ترابط الفقرة.

٣- ترابط النص.

تقدم الدراسة أنموذجًا لتساند علمين في بناء هيكل واحد يمكن تفعيله في تكوين النصوص وتماسكها، وترمي الدراسة من وراء ذلك إلى إثبات عدة أمور، هي:

أولا: أن قضية الفصل والوصل ليست قضية نحوية فقط. كما نادى البعض بذلك. يمكن أن تُدرس في علم النحو، ولا تتعداه إلى البحث البلاغي، وإنما هي قضية دلالية في المقام الأول، ومن ثم فإن قضية الفصل والوصل تعدُّ من صلب النظرية البلاغية عند العرب.

ثانيًا: وفاء ما جاء عند البلاغيين العرب في الربط على مستوى الجملتين، أما على مستوى الفقرة والنص فهو ما يحتاج إلى استكمال بالاستعانة بعلم اللغة النصي.

ثالثًا: التقاء صنيع البلاغيين العرب مع علماء النص المعاصرين في كثير من القضايا المرتبطة بالعلاقات النصية.

رابعًا: إمكانية الإفادة من علم اللغة النصي في دراسة أبواب بلاغية أخرى، كما يمكن أيضًا قراءة التراث البلاغي بأكمله قراءة لسانية نصية.

خامسًا: توظيف رؤية البلاغيين القدماء المتعلقة بالنص وترابطه وجميع قضاياه في إقامة علم النص العربي مما يحفظ لنا خصوصيتنا اللغوية والثقافية.

مقدمة

لا أحد يستطيع أن ينكر ضرورة تساند العلوم وتكاملها لحل بعض المعضلات التي تواجه الدارسين لحقل من حقول المعرفة الإنسانية، ولا شك أن تلاقح الدرس القديم مع الجديد مما يحيي القديم ويوسع آفاقه، ويجعل الإفادة من الجديد فاعلة ومؤثرة، كما أنه يُزيل ما قد يعلق في الأذهان من تعارض أو تنافر بينهما، من هذا المنطلق جاءت دعوة الباحثين في مجال اللغة والأدب إلى حاجة البلاغة العربية إلى التجديد والتحديث، الأمر الذي يجعلها قادرة على مجاراة روح العصر والاستفادة من تقنياته وأدواته المعرفية المتنوعة، لاسيما التقدم المذهل الذي حققته علوم اللغة الحديثة.

ومن الذين دعوا إلى التجديد أمين الخولي وأحمد الشايب وحسن الزيات وشكري عياد وغيرهم، وكانت محاولاتهم الأولى بداية الربط الحقيقي بين الدرس البلاغي القديم والدرس اللغوي المعاصر، ومن أحدث فروع العلوم اللغوية علم اللغة النصي، وهو يتماس في بعض قضاياه مع علم البلاغة، بما يُتيح توظيف علم النص في خدمة البلاغة، دون أن يكون في ذلك إجحاف لها، وإنما يعود بالنفع عليها،«إن اندماج الخطاب البلاغي الجديد في علم النص يتيح له تشكيل منظومة من الإجراءات المنهجية القابلة للتطبيق على المستوى التداولي، بحيث يتكون لدينا جهاز معرفي وبلاغي مبسط »[١].

وقد كان أمين الخولي من أوائل الداعين في العصر الحديث إلى تجديد البلاغة العربية حيث أشار إلى إمكانية توسعة دائرة البحث البلاغي ومد أفقه، حتى لا يقتصر على الجملة كما كان في القديم، وإنما ينطلق إلى عالم أرحب يشمل النص الأدبي كله، يقول: «إننا اليوم نمد البحث بعد الجملة إلى الفقرة الأدبية، ثم القطعة الكاملة من الشعر والنثر. ننظر إليها نظرتنا إلى كلٍّ متماسك، وهيكل متواصل الأجزاء»[٢]، وهذه النظرة تعدُّ من إنجازات علم لغة النص الذي ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين، وهو ما يدلُّ على أسبقية الخولي لعلماء النص في تلك الدعوة، «على أنه يبقى من صيغة الخولي تلك اللفتة الرائعة الداعية إلى مجاوزة البحث البلاغي مستوى الجملة إلى ما وراء الجملة في الفقرة والنص، ويزيدنا عجبا وإعجابا بها أن ذلك كان منه في وقت متقادم يعود إلى عام ١٩٣١م ... وكانت الفكرة حرية بأن تحدث ثورة في الدرس اللساني والبلاغي في العربية، تنتقل به من نحو الجملة وبلاغة الشاهد والمثال إلى نحو النص. والمرء يكون أشد إحساسًا بعظمة هذه اللفتة حين يعلم أن هذه الفكرة لم تكن قد تحددت لها قسمات وملامح واضحة في أدبيات الدرس اللساني في أوربا حتى ذلك الوقت»[٣].

ومع الإقرار بأهمية قراءة تراثنا البلاغي كله في ضوء اللسانيات النصية، إلا أن سبب

اختيار موضوع الفصل والوصل في هذه الدراسة هو أنه يعدُّ من أقرب نقاط التماس بين علمي البلاغة والنص، كما أنه يُظهر اهتمام البلاغة العربية بمفاصل الكلام وأجزائه وترابطه، وهو ما يعطي هذه البلاغة حقها من حيث الاهتمام بنسق الكلام وملاءمته للموقف الذي قد يقتضي الوصل أحيانا أو القطع والاستئناف أحيانا أخرى، بالإضافة إلى ذلك يثبت جدارة هذه البلاغة واستباقها إلى دراسة حدود قريبة من اللسانيات النصية الحديثة، وينفي عنها وقوفها عند الجزئيات،« فلطالما نُسِب إلى البلاغة أنها لم تهتم إلا باللفظة المفردة وما يتصل بها من فصاحة وجزالة»[٤]، وفي هذا ما يؤكد على أهمية هذه الدراسة وضرورتها.

ولعل اهتمام الخولي بأن تتجاوز البلاغة حد الجملة إلى النص هو ما جعله يتمنى دراسة الفصل والوصل، يقول: «كنت هممت بأن أفرد كتابًا مستقلا من كُتب هذا المُؤَلَّف، بباب من الأبواب الكبار في هذا الدرس، كباب الفصل والوصل، وقد أشار القدماء بأهميته ... فأتولاه ببيان مفصل، عن التخلية فيه، والاستغناء عما لا يجدي، ثم التحلية له والإكمال بما يحقق الغاية، لكن رُئي أخيرًا الاكتفاء بما سبق من بيان وتمثيل»[٥].

لقد قامت عدة دراسات حديثة لبحث العلاقة بين البلاغة العربية والدراسات اللسانية النصية واستثمارها، من ذلك الدراسة الرائدة للدكتور صلاح فضل (بلاغة الخطاب وعلم النص)، وترمي هذه الدراسة إلى تقديم بلاغة الخطاب في إطارها المعرفي الجديد، وهو إطار يتجه إلى اكتساب صيغة كلية شاملة تغطي النص بأكمله، إن الخطاب البلاغي الحديث يندرج بدوره في منظومة معرفية تدعوه إلى أن يستثمر الخطابات العلمية المجاورة[٦]، ولا يخفى أن علم النص من أقرب هذه الخطابات.

ولابد كذلك من الإشادة بدراسة الدكتور محمد خطابي (لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب)، وهي دراسة موسعة،لم تقتصر على المساهمات الغربية في هذا المجال، وإنما سعت للكشف عن المساهمات العربية في البلاغة والنقد الأدبي وعلوم القرآن والتفسير، ومن الموضوعات المهمة التي ترتبط بدراستنا استنباطها للمبادئ التي تحكمُ تحليلَ عبد القاهر الجرجاني والسكاكي للفصل والوصل، لكن الباحث وإن تعرض للفصل والوصل إلا أنه ركّز على هذه المبادئ، ولم يتجاوزها إلى دراسة الظاهرة نفسها.

ومن ذلك أيضًا الدراسة العميقة للدكتور الأزهر الزناد (نسيج النص، بحث فيما يكون به الملفوظ نصًّا) درس فيه مفهوم النص وروابطه التركيبية والزمانية والإحالية ... الخ، وكذلك دراسة الدكتور جميل عبد المجيد (البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية)، حاول فيها إعادة النظر في علم البديع من منظور اللسانيات النصية حيث أكّد على وجوب الانتقال من

النمط البديعي القديم، وهو نمط التحسين، إلى نمط الترابط النصي.

لكن هذه الدراسات السابقة على أهميتها لم تدرس ظاهرة الفصل والوصل دراسة لسانية نصية، وهو ما تناولته هذه الدراسة، حيث عرضت للعلاقة بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، وبيَّنت تلاقي هذين العلمين في عدة أمور، وأظهرت أهمية باب الفصل والوصل في علم المعاني، كما أوضحت في الجانب المقابل أهمية قضية الترابط في علم اللغة النصي، ثم خلُصت لدراسة الفصل والوصل بين البلاغة وعلم النص على ثلاثة مستويات ، هي :

١-ترابط الجمل، وتناولت الدراسة فيه الصور المختلفة للفصل والوصل عند البلاغيين العرب.

٢-ترابط الفقرة، وتُدرس فيه وسائل التماسك بين جمل الفقرة الواحدة.

٣-ترابط النص، وهو يختص بأدوات الاتساق والعلاقات الدلالية بين سائر عناصر النص(٧).

وتحاول هذه الدراسة أن تعالج الفصل والوصل بمنهج لساني نصي، وهي بهذا المنهج تستفيد من التراث البلاغي القديم، وفي اللحظة نفسها لا تُهمِل الدراسات الحديثة، وإنما تدعو إلى التحديث والإفادة عبر التفاعل العلمي الذي يرمي في النهاية إلى خدمة القضايا العلمية المشتركة، حيث تروم الدراسة من خلال ذلك أن تجدل ضفيرة من البلاغة وعلم النص معًا؛ لكي تعالج الظاهرة معالجة مكتملة، وأن تُعيد هيكلتها عن طريق منجزات علم لغة النص، إيمانًا بأن علم البلاغة يمكن أن ينتفع أيما انتفاعٍ بإنجازات هذا العلم، مما يوفر الحلول الكافية لبعض القضايا البلاغية الغامضة، دون أن يكون في ذلك تنكر لجهود البلاغيين العرب، وإنما تسعى الدراسة لإثبات الدور الكبير الذي قاموا به في معالجة الفصل والوصل وفق رؤيتهم ومنهجهم.

بين البلاغة العربية واللسانيات النصية :

لا شك أن لكلِّ علمٍ من العلوم وجهة يُولِيها اهتمامه وعنايته، لكن أحيانًا ما يحظى مجال من المجالات باهتمام عدة علوم، مما يُوجِد صلات وثيقة بينها، وإذا كانت البلاغة تدرس فن القول وخصائصه المعيارية فإنها بذلك تلتقي مع علم لغة النص الذي اتخذ من دراسة النصوص من جوانبها المختلفة موضوعًا له، وبذلك يقترب العِلْمان في الموضوع الذي يتناوله كلٌّ منهما، وقد اعتبر الدكتور تمام حسان علم المعاني، وهو فرع من فروع البلاغة، من نحو النص فصار يدرس المنطقة نفسها التي يعالجها علم اللغة النصي، يقول :« إن علم المعاني ... يعد من النحو، ولكنه ليس نحو الجملة المفردة، بل نحو النص المتصل»(٨).

وتعدُّ النصوص قاسمًا مشتركًا بين عدة علوم منها البلاغة وعلم النص، وإن كان الأخير يعطي للنصوص كل الاهتمام والعناية، و«النصوص ذاتها ... هي محور هذا العلم، ولكنه لا ينفرد بذلك، إذ إنه قد سُبق بعلوم عدة كان همُّها الأول مضمون النصوص وأبنية المعنى ومحاولة الفهم

والتفسير، مثل علوم الأدب والفيلولوجيا والبلاغة والشعر والأسلوب وغيرها؛ فقد كانت تعنى إلى جانب اهتماماتها الأساسية بتحليل جوانب لغوية وأسلوبية ودلالية داخل النصوص، غير أنها كانت مسخرة لأهداف معينة»[٩].

ومن النواحي التي يلتقي فيها علما البلاغة والنص القدرة الفائقة على التأثير في المتلقي، فالبلاغة هي فن الإقناع والتأثير، وعلم النص يهتم بذلك وأكثر منه أيضًا، حيث«تتوجه البلاغة إلى المستمع أو القارئ؛ لتؤثر فيه، وتلك العلاقة ذات خصوصية في البحث اللغوي النصي، إلا أن العلاقة العكسية لا تقل عنها أهمية»[١٠]، وهما يتفقان كذلك في استخدام وسيلة واحدة للتأثير في المتلقي، وهي اللغة؛ لأن « البلاغة تداولية في صميمها؛ إذ إنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع، بحيث يحلان إشكالية علاقتهما مستخدمين وسائل محددة للتأثير على بعضهما. ولذلك فالبلاغة والتداولية تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأساس لممارسة الفعل على المتلقي»[١١].

وقد دعا التقاربُ بين علمي البلاغة والنص (فان دايك) إلى الجزم بأن علم النص قد قام على أنقاض البلاغة، وأنه «يمكن أن تعدُّ البلاغةُ السابقةَ التاريخية لعلم النص إذا ما تأملنا التوجه العام للبلاغة القديمة إلى وصف النصوص ووظائفها المتميزة»[١٢].

وعلى الرغم من الصلة الوثيقة بين علمي البلاغة والنص فإن ذلك لا يمنع من أن يكون لكل علم منهجه الخاص به، وهدفه الذي يصبو إليه، وهما وإن كانا يتفقان في بعض الأمور إلا « أنهما في الحقيقة يختلفان في المنهج والأدوات والتحليل والأهداف»[١٣].

والاختلاف الواقع بين العلوم لا يمنع من علاقة الأخذ والعطاء فيما بينها، فكما يأخذ علم النص من غيره من العلوم فإنه يعطي لها الكثير في الوقت نفسه، حيث« تصب نتائج تحليلاته في هذه العلوم، فتزيدها ثراء، وتكشف عن كثير من ألوان الغموض في مسائلها وقضاياها»[١٤]، ويمكن أن يكون علم البلاغة مما يستفيد من ذلك، وهذا ما يُفهم من قول (فان دايك):«إن علم النص يمكن أن يقدم إطارًا عامًّا لدراسة متجددة لجوانب بلاغية في الاتصال»[١٥].

أهمية باب الفصل والوصل في علم المعاني :

يعدُّ باب الفصل والوصل من الأبواب المهمة في البلاغة العربية، ومنذ أن ذكر الجاحظ على لسان الفارسي الذي سئل: ما البلاغة؟ «قال: معرفة الفصل من الوصل»[١٦]. وهذا الباب يقع في صلب النظرية البلاغية عند العرب، يقول عبد القاهر الجرجاني: « اعلم أن العلم بما ينبغي أن يُصْنَع في الجملة من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتَّى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخُلَّص، وإلا قوم طُبِعُوا على البلاغة، وأوتوا فنًّا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد . وقد بلغ من

قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حدًّا للبلاغة ... ذاك لغموضه ودقة مسلكه، وأنه لا يكمُل لإحراز الفضيلة فيه أحد إلا كمَل لسائر معاني البلاغة»[١٧].

ومنذ أن أقرَّ عبد القاهر بدقة هذا الفن وصعوبته ومكانته في علم البلاغة والبلاغيون بعده من القدماء والمحدثين يتابعون عبد القاهر فيما قاله، ويرددون عباراته نفسها، ومن هؤلاء على سبيل المثال: السكاكي، والخطيب القزويني، وسعد الدين التفتازاني، ويحيى بن حمزة العلوي، وأحمد مصطفى المراغي وغيرهم، مع علمهم بأن هذا القول «محمول على المبالغة»[١٨].

أهمية قضية الترابط في علم اللغة النصي :

وعلى الجانب المقابل يعدُّ الترابط النصي من أبرز الموضوعات التي يعالجها علم النص، مع الأخذ في الاعتبار أن الروابط العطفية هي إحدى طرق الربط، وليست كلَّ الطرق، فهناك وسائل أخرى للربط غير العطف، لكن هذه الدراسة تقتصر فقط على الروابط الناتجة عن العطف من ناحية، وعن ترك هذا العطف من ناحية أخرى.

كما ينبغي التنبيه على اتساع مهمة الروابط في التوجه النصي الجديد مقارنة بالقديم، فـ«مهمة الروابط النصية، أو الروابط عامة، كانت محصورة - في الغالب - على مستوى الجملة، باستثناء بعض الإشارات إلى اتساع هذه المهمة. أما علم اللغة النصي، فإن هدفه الأساسي هو تحليل النص كاملا، ومن ثم أصبح هذا الاتساع لمهمة الروابط من أهم ما يميز هذا التحليل؛ فقط تربط الأداة بين كلمتين أو عبارتين أو جملتين أو فقرتين، أو عدة فقرات مكونة للنص، أو عدة فصول مكونة لكتاب كامل»[١٩].

لا أحد يستطيع أن ينكر أن نحو الجملة هو الأساس الذي بُني عليه نحو النص، كما سنرى فيما بعد، لكن ذلك لا يمنع من القول بنشأة مجموعة من المفاهيم والتصورات في نحو النص لم تأخذ الاهتمام الكافي في نحو الجملة، ألا وهي وسائل الترابط النحوية والدلالية بين الجمل، فمن خلال هذه الوسائل يتم الوصول إلى الغاية الكبرى، وهي النص، من هذا المنطلق كان التواشج النصي رهنًا بحصول هذه الوسائل، وبعبارة أخرى: كان وجود هذه الوسائل هو المسئول الأول عن تحققِ كيان النص أو عدم تحققه، ومعنى ذلك أن الترابط بين جمل النص هو العمود الفقري للنص، لذلك أصبحت قضية الربط تتناسب تناسبًا طرديًّا مع وجود النص، بحيث صار الترابط بين جمل النص هو الفارق بين وجود النص أو عدمه، فـ«لكي تكون لأي نص نصيةٌ ينبغي أن يعتمد على مجموعة من الوسائل اللغوية التي تخلق النصيةَ، بحيث تساهم هذه الوسائل في وحدته الشاملة»[٢٠].

ولا ينبغي أن يفهم مما سبق أن هذه الوسائل نحوية فقط، وإنما هناك وسائل معجمية ودلالية

أيضًا، بل إن هذه الأخيرة يفوق دورها أحيانًا دور الوسائل النحوية نفسها، «النص ليس مجرد تضامٍّ لمجموعة من الجمل بطريقة عشوائية، بل هو مجموعة من العلاقات المفهومية يستخدمها القُرَّاء والكُتَّاب في تعاملهم مع النص»[٢١].

ولذلك انتقد (روبرت دي بوجراند) (هاليداي) ورقية حسن لعدم اهتمامهما الكافي بالعلاقات الدلالية بين جمل النص، يقول (روبرت دي بوجراند) :« في الغالب لا يُعطى كبير انتباه للارتباط الملحوظ (غير الملفوظ) للمعلومات في النص»[٢٢]؛ لأنه بناء يتكون من عدة جمل، والبناء يحتاج إلى عناصر تجعله متماسكًا، وبدون هذه العناصر لا يؤدي البناء غرضه، بل ربما لا يكون هناك بناءٌ أصلا، كلُّ ذلك أعطى قضية الترابط النصي زخمًا واهتمامًا فائقًا من معظم دارسي علم النص.

ولا أدل على أهمية موضوع الترابط من أنه لا يكاد يخلو تعريف من تعريفات النص الكثيرة من احتوائه على الترابط، وعلى الرغم من التعدد والتباين في المدارس اللسانية التي ينتمي إليها علماء النص، والمذاهب الفلسفية والفكرية التي ينطلقون منها، فهناك قاسم مشترك بين جُلِّ هذه التعريفات وهو التأكيد على خاصية ترابط النص وضرورة النظر إليه على أنه وحدة كلية مترابطة الأجزاء، وليس سلسلة من التتابعات الجملية[٢٣].

يتضح من ذلك أن مبحث الترابط النصي يعد أهم مباحث علم اللغة النصي، فهو العمود الفقري لهذا العلم وأساسه الذي يقوم عليه، لذلك يقول محمد خطابي: «يحتل اتساق النص وانسجامه موقعًا مركزيًّا في الأبحاث والدراسات التي تندرج في مجالات تحليل الخطاب، ولسانيات الخطاب/النص، ونحو النص، وعلم النص، حتى إننا لا نكاد نجد مؤلَّفًا، ينتمي إلى هذه المجالات، خاليًا من هذين المفهومين (أو من أحدهما) أو من المفاهيم المرتبطة بهما كالترابط والتعالق وما شاكلهما»[٢٤].

بين الجملة والنص :

مرَّ مصطلح الجملة عند نحاة العربية القدماء بمراحل من التطور، وظهرت مصطلحات أخرى مرادفة له في بعض هذه المراحل، و« قد سوَّى بعض النحاة في المرحلة التي تلت سيبويه بين مصطلحي الكلام والجملة، ونظروا إليهما على أنهما مترادفان، يُقصد بكلٍّ واحد منهما ما يقصد بالآخر دون إشارة إلى تعميم أو تخصيص»[٢٥]، فالزمخشري مثلا يقول معرِّفًا الكلام: «هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبِشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرب زيد، وانطلق بكر، ويُسمَّى جملة»[٢٦].

والجملة عند علماء اللغة المحدثين هي وحدة تركيبية نحوية تؤدي معنى دلاليًّا واحدًا،

واستقلالها فكرة نسبية تحكمها علاقات الارتباط والربط والانفصال في السياق[٢٧]، ومع ذلك فقد اعتُبرت الجملة في علم اللغة أكبر وحدة في التحليل اللغوي، «إنه حتى منتصف الستينيات كان ينظر إلى الجملة وحدها على أنها الوحدة الأساسية في علم اللغة، وهي أكبر وحدة يمكن تعيينها، ومن ثم متاحة للوصف اللغوي، ويتضح هذا الموقع الأساسي لعلم لغة الجملة في أجلى صوره في تعريف بلومفيلد للجملة تعريفًا شكليًّا صارمًا: الجمل شكل لغوي مستقل، لا يتضمنه، من خلال أي تركيب نحوي، شكل لغوي أكبر منه»[٢٨].

والذي ينبغي التنبيه عليه هو أنه لا يمكن النظر للجملة على أنها نهاية المطاف، وإنما المناسب أن تكون هي بداية التحليل، ويكون النص هو الغاية المنشودة في هذا التحليل، والحقيقة « أن النحو على مستوى الجملة لا يقدم العلاقات بين الجمل بصورة كافية كما يقدمها علم النص، وكذلك الجملة تمثل الدلالة الجزئية لا الكلية، إضافة إلى أن الجملة المجردة عن السياق لا تقدم شيئًا سوى معانٍ معجمية للكلمات الموجودة في الجملة، على حين الوحدة النصية، في الغالب في وجود السياق، تقدم الدلالة الكاملة»[٢٩].

ليس معنى ذلك أن دراسة نحو الجملة لم تعد مفيدة، أو أن علم النص لا يحتاجها، وإنما ينبغي أن يَبدأ التحليل النصي من الجملة كمنطلق أوَّلي، وأن يكون النص هو المرحلة الأخيرة، «إن تجزئة النص من أجل دراسته ليست تجزئة يُراد بها تحنيط هذه البقايا المجزأة، ولكن يراد بها أن نفهم عقليًّا حركة الأجزاء والعلاقة فيما بينها في الجسم الحيِّ الذي نُحبه وهو النص»[٣٠]. ولما كانت اللغة الفعلية لا تمارس كجمل مفردة، وإنما كنصوص متكاملة دعت الحاجة إلى الاهتمام بالجمل التي يُكوِّن مجموعُها نصًّا متناسقًا، «إن اللغة لا ترد في صورة كلمات أو جمل منعزلة، بل في نص مترابط ... ولذا ينبغي ألا تحلل الجمل إلا في سياق نصوص دائمًا، باعتبارها أجزاء من خطاب شامل»[٣١].

قُدّمت عدة تعريفات للنص، وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات حولها فإنها تتفق في كثير من مبادئها وأسسها النصية، من ذلك ضرورة تجاوز النص لنحو الجملة، والتأكيد على الطبيعة الدلالية الطاغية على السمات الأخرى للنصوص، يظهر ذلك من تعريف النص «بأنه وحدة لغوية دلالية تنتج عن مجموعة من الجمل تترابط فيما بينها من خلال وسائل الخطاب النحوية والدلالية والمنطقية»[٣٢]، وإذا كانت العلاقات النحوية موجودة بين عناصر الجملة الواحدة، فالوضع مختلف بالنسبة للعلاقات بين الجمل، وذلك «أن العلاقات بين الجمل المركبة والتتابعات هي بوجه خاص ذات طبيعة دلالية، وتكُون العلاقات النحوية تابعة لها أحيانًا، فالأمر يتعلق في المقام الأول بوصف العلاقات بين معاني الجمل وتحديد معنى التتابعات الجزئية

للجمل»[٣٣].

وبناء على ذلك فإن المعيار الحاسم في الوصول إلى النص هو الدلالة وليس النحو، بمعنى أنه قد توجد مجموعة من الجمل الصحيحة نحويًّا، ولكنها لا تُكَوِّن نصًّا ذا معنى مكتمل، وليس في ذلك انتقاص من قدر النحو، وإنما يتعلق الأمر بدور كلٍّ من الدلالة والنحو في ترابط النص وتحديد بدايته ونهايته، فالعبرة باكتمال الدلالة للنصِّ فلا يقبل الزيادة أو النقص.

وفي بعض الأحيان يصعب الفصل بين الأدوار اللغوية المتشابكة، فعادةً ما تحمل أدوات الربط النحوية أدوارًا دلالية للتعبير عن أنواع مختلفة من علاقات المعاني، فـ«النص باعتباره وحدة دلالية، ترتبط أجزاؤه معًا بواسطة أدوات ربط صريحة مباشرة تختلف من نص إلى آخر تبعًا لنوعه واختلاف المؤلفين، سواء في عددها، أو من حيث نوعها؛ لأنها تلعب دورًا وظيفيًّا، ليس باعتبارها وحدات نحوية تربط بين الجمل لعمل سلسلة تشكل نصًّا، بل باعتبارها وحدات وظيفية تلعب دورًا في تكوين النص كوحدة دلالية»[٣٤].

لكن ما حجم النص؟ وهل هناك تداخل بينه وبين الجملة؟ وما حدود النص الذي نعتمد عليه في هذه الدراسة؟

النصوص متفاوتة الأحجام بدرجة هائلة جدًّا، و«النص إذن يمكن أن يكُون كلمة واحدة، ويمكن أن يكُون أيضًا جملة واحدة، ويمكن أن يكُون امتدادًا من جمل كثيرة، ونؤكد أنه يجب في النوع الثالث وجود روابط شكلية ودلالية بين هذه التتابعات من الجمل، أما بالنسبة للنوعين الأول والثاني فلا يمكن أن تُعدَّهما نصًّا إلا إذا توفر السياق الذي يوضح كُلا منهما»[٣٥].

إن الأمر الذي يجعل النص قائمًا هو وحدة الدلالة، فقد تتجمع عدة جمل متجاورة لكنها غير مكتملة المعنى، أو ليست متسقة مع بعضها، مع أنها قد تبدو من حيث الشكل وحدة متكاملة، « إن النص في إطار أفضل نظرة هو وحدة دلالية ليس وحدة الشكل، بل وحدة المعنى »[٣٦]، فالنص ليس بالحجم؛ ولا يقوم بمجرد التوسع في الجمل، «لكن ما يستحق التركيز عليه هو كيفية الانتقال - في النظرية السيميولوجية - من الجملة إلى النص، إذ إن هذا الانتقال لا يعود مطلقًا إلى مجرد التوسع الكمي في الأبعاد، بل - على العكس من ذلك - يتصل بتغير نوعي أخذ يسمح بتكوين ما يُسمَّى بأجرومية النص، حيث تأكد أن المعنى الكلي للنص والمعلومات التي يتضمنها - خاصة التقنية والجمالة - أكبر من مجرد مجموع المعاني الجزئية للجمل التي تكونه ... فالنص ينتج معناه إذن بحركة جدلية لا تتمثل في الانتقال من الجزء إلى الكل، وإنما على وجه الخصوص بالتكييف الدلالي للأجزاء في ضوء البنية الكلية الشاملة للنص»[٣٧].

ولا شك أننا إذا أردنا أن ندرس الروابط العطفية فليس أمامنا إلا النص بمفهومه في النوع

الثالث؛ إذ لا دخل للنوعين الأول والثاني في موضوع الروابط بين الجمل، سندرس إذن النص الذي يتكون من جملتين فأكثر، وهذا هو الحد الأدنى لوجود الروابط التي تعمل على تماسك الجملتين نحويًّا وانسجامهما دلاليًّا[٣٨].

في هذا الصدد لابد من التفرقة بين نوعين من الروابط: «الرابط الداخلي والذي يبدو من خلال التكوين الدلالي والذي ينجم عن استخدام العنصرين الأساسيين كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل، وهذه تشكل عناصر أساسية في الجملة البسيطة، فالعناصر الأساسية الإجبارية ينبغي أن تشتمل على روابط معنوية من خلال الإسناد بين الركنين، ومن خلال الرتبة الوظيفية التي يحتلها العنصر. أما الرابط الخارجي والذي يستخدم بين الجمل والتراكيب فهذا يظهر على شكل عنصر لغوي، والعنصر اللغوي ينبغي أن يحمل دلالة جزئية ويؤدي وظيفة، هذه الدلالة والوظيفة تضاف إلى الدلالات التي يشتمل عليها النص»[٣٩].

معنى ذلك أننا سنخصص هذه الدراسة للروابط العطفية الخارجية بوصفها إحدى العلاقات المهمة في البناء النصي حيث تقوم بدور كبير في رأب أي صدع في المتتاليات أو التتابعات الجملية، تلك المتتاليات التي تشكل نصًّا «شريطة أن تكون بين هذه الجمل علاقات، أو على الأصح بين عناصر هذه الجمل علاقات»[٤٠].

دراسة الفصل والوصل بين البلاغة وعلم النص :

اهتم علماء البلاغة بمبحث الفصل والوصل، وعدوه من أدق أبواب البلاغة، ومن أوائل الذين تعمقوا في دراسته عبد القاهر الجرجاني، وقد قسّم حال الجملة مع التي قبلها إلى ثلاثة أضرب، هي:« جملة حالها مع التي قبلها حالُ الصفة مع الموصوف، والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف ألبتة ، لشبه العطف فيها، لو عُطفت بعطف الشيء على نفسه، وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله، إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى، مثل أن يكون كِلا الاسمين فاعلا أو مفعولا أو مضافًا إليه فيكون حقه العطف، وجملة ليست في شيء من الحالتين بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء، فلا يكون إيَّاه ولا مشاركًا له في معنى، بل هو شيء إن ذُكر لم يُذكر إلا بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله، لعدم التعلُّق بينه وبينه رأسًا. وحق هذا ترك العطف ألبتة. فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين، وكان له حال بين حالين»[٤١].

عبد القاهر هنا يقيس فصل الجمل ووصلها على المفردات؛ لكي يستنبط ضوابط من هذا لذاك، ويحاول أن يقرب المسألة إلى الأذهان، فعطف المفردات معروف عند الناس ويسهل

إدراكه، لذلك يبني عليه عبد القاهر الحكم في الفصل والوصل بين الجمل، وإن كان هذا لا ينفي أن «العلاقات بين مكونات الجملة تختلف من حيث النوع والمدى والاتجاه عن العلاقات بين مكونات النص»[٤٢].

كما أنه يشير إلى أن هناك روابط نحوية ودلالية متحكمة في العطف أو تركه، وإن كان ما ينبغي التأكيد عليه هو أنه لا يمكن الفصل في قضية الروابط بين ما هو نحوي وما هو دلالي، و«الحق أن اعتماد عبد القاهر والبلاغيين من بعده في تفسير الفصل والوصل، بجانب القواعد النحوية، على معقولية الدلالة ومنطقية النظر أمر واضح كل الوضوح»[٤٣].

والسبب في ذلك أن أصل البحث في الفصل والوصل هو دراسة العلاقات الدلالية بين معاني الجمل، ومعرفة مناسباتها وصلاتها بعضها ببعض؛ لتُكَوِّن من خلال ذلك نسيج الفقرة التي هي جزء من نص متكامل تذوب فيه كل جمله، يقول أبو هلال العسكري:« كان أكثم بن صيفي إذا كاتبَ ملوكَ الجاهلية يقول لكُتَّابه: افصلوا بين كل معنىً منقضٍ، وصلوا إذا كان الكلام معجونًا بعضه ببعض»[٤٤]، وأبو هلال هنا يؤكد على أن المعنى هو أساس الفصل والوصل، و«مادام المعنى لم يكتمل فالوصل، أما إذا اكتمل المعنى فالفصل»[٤٥]، وهو كذلك يُوَسِّع مفهوم الفصل والوصل عن غيره من البلاغيين.

ودراسة العلاقات الدلالية بين معاني الجمل جزء أصيل من علم الدلالة، «إذ لا ينسحب علم الدلالة على معانٍ عامة ومفهومية للكلمات والمركبات والجمل فحسب، بل على العلاقات بين هذه المعاني والواقع الخارجي، وهو ما يسمى بالعلاقات الإحالية»[٤٦].

وقد اهتم علماء النص بظاهرة الفصل والوصل أيضًا؛ لأنها إحدى الوسائل الفاعلة في تحقيق ترابط النص وتواشجه، وقد اعتبر أحد الباحثين موضوع الفصل والوصل«نموذجًا بارزًا لما يجب أن يَبْحَثَ فيه هذا العلم»[٤٧]، ومن أبرز القضايا التي ناقشها علماء النص قضية الروابط؛ لأنها تعلقت بمعيارين من أكثر معايير النصية ارتباطًا بالنص، هما: السبك والحبك، وهو ما سنعرض له في مكانه من هذه الدراسة، لكن ما الفروق بين هذين المعيارين؟ يقول الدكتور سعد مصلوح:« إذا كان معيار السبك مختصًّا برصد الاستمرارية المتحققة في ظاهر النص، فإن معيار الحبك يختص بالاستمرارية المتحققة في عالم النص، ونعني بها الاستمرارية الدلالية التي تتجلى في منظومة المفاهيم والعلاقات الرابطة بين هذه المفاهيم»[٤٨].

ويمكن التفريق بين السبك والحبك أيضًا بأن الأول يُدْرَكُ بالحواس الظاهرة أي أننا نراه أو نقرؤه أو نسمعه، «وقد أكد (دي بوجراند) و(درسلر) أن السبك يتعلق بالطرق التي تترابط بها المكونات في سطح النص داخل تتابع، أي الكلمات الفعلية التي نسمعها أو نراها، فهو إذن مدرك

بالحواس»[٤٩]، وأن الثاني - وهو الحبك - يُدْرَكُ بالعقل؛ لأنه منظومة من المفاهيم ذات علاقات مترابطة، و«يمكن تعريف المفهوم بأنه محتوى مُدرَك، يمكن استعادته أو تنشيطه بدرجات متفاوتة من الوحدة والاتساق في العقل، أما العلاقات فهي حلقات الاتصال بين المفاهيم»[٥٠].

وهناك فرق آخر بين السبك والحبك وهو أن الأول تختلف فيه اللغات من لغة إلى أخرى، فتكون لكل لغة خصوصية في معالجة أدواته،« إن سلوك وسائل الربط في اللغات الطبيعية يختلف من نواح كثيرة، ويتشعب أكثر مما يكون عليه في الروابط المنطقية التي من وظيفتها الأساسية تحديد قيم الصدق للعبارات المركبة»[٥١]، أما معيار الحبك فهو عالمي النزعة، لا تختلف فيه اللغات كثيرًا؛ لأنه مرتبط بالمفاهيم، وهي تتقارب في معظم اللغات الإنسانية.

وقد عرض هاليداي ، ورقية حسن تصنيفًا لأنماط العلاقات الترابطية التي يمكن تحقيقها على مستوى الأدوات داخل النص ... وضربا أمثلة على ذلك، هي: «للعطف: الواو، أو، بالإضافة إلى ذلك، كذلك، إضافة. للمقابلة: لكن، إلا أن، من جهة أخرى، ومع ذلك. للسببية: هكذا، وكنتيجة لذلك، لهذا السبب، ويترتب على هذا. زمنية: ثم، بعد ذلك، بعد ساعة، أخيرًا، في آخر المطاف، وبطبيعة الحال لا تختص أية أداة نحوية من هذه الأدوات بشكل اقتران بسيط مباشر بعلاقة ترابطية معينة، فلو أخذنا الواو على سبيل المثال لرأينا أنها يمكن أن تأتي بين جمل تربط بينها أية علاقة من العلاقات الأربعة المذكورة أعلاه»[٥٢].

ولا بد من الإشارة هنا إلى اختلاف اللغة العربية في ذلك عن اللغة الإنجليزية، فالمواضع التي تستخدم فيها الواو تختلف عن المواضع التي تستخدم فيها الفاء و(ثم) مثلا، بل إن علماء البلاغة قد قصروا باب الفصل والوصل على العطف بالواو دون سائر أدوات العطف الأخرى لما في الواو من إشكال يجعل العطف بها يتطلب دقة في الفهم، يقول عبد القاهر: «اعلم أنه إنما يعرض الإشكال في الواو دون غيرها من حروف العطف، وذاك لأن تلك تفيد مع الإشراك معاني، مثل أنَّ الفاء تُوجب الترتيب من غير تراخٍ، و(ثم) توجبه مع تراخٍ، و(أو) تردِّد الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه... وليس للواو معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي أتبعتَ فيه الثانيَ الأولَ»[٥٣].

والحقيقة أن علماء النص وإن كانوا يرون أن حرف العطف (الواو) هو أكثر ما يستعمل للدلالة على الوصل [٥٤] - فإنهم قد توسعوا في دراسة حروف العطف الأخرى، ولم يقتصروا على الواو وحدها، وإنما درسوا معظم الحروف، وبيّنوا التنوع الحاصل بين أدوات العطف المختلفة، واعتبروا العطف وسيلة واضحة للإشارة إلى الارتباطات الواقعية بين الحوادث والمواقف، ومن الضروري أن يدرس المرء أربعة أنواع أساسية منها، هي:

أ- الوصل: ويربط بين شيئين لهما نفس المكانة، كأن يكون كلاهما صائبًا في عالم النص، كالواو.

ب- الفصل: ويربط بين شيئين لهما مكانتان بديلتان، كأن يكون أحدهما صائبًا في عالم النص ومثال ذلك: (أو).

ج- وصل النقيض: ويربط بين شيئين لهما نفس المكانة، ولكنهما يبدوان متدافعين أو غير متسقين في عالم النص، كأن يكونا سببًا ونتيجة غير متوقعة، ومثاله: لكن.

د- الإتباع: ويربط بين شيئين تعتمد مكانة أحدهما على الآخر كالأشياء التي تكون صائبة في ظروف معينة أو مع وجود دوافع معينة، ومثاله: لأن [٥٥].

كما درس علماءُ النص أنواعًا من الربط، وذكروا تحت كل نوع عدة أدوات، من ذلك الربط الإضافي وهو «يربط الأشياء التي لها نفس الحالة، فكلٌّ منهم صحيح في عالم النص، وغالبًا ما يشار إليه بواسطة الأدوات: و - أيضًا - كذلك أو - أم» [٥٦].

كما بيَّن علماء النص دور أدوات العطف، وأكّدوا على أنها تقوم بوظيفة في توضيح علاقات الجمل للمتكلم من ناحية، والمتلقي من ناحية أخرى «حيث تنتج أدوات الربط لمنتج النص ممارسة التحكم في كيفية استقبال المتلقي للعلاقات وتكوينها» [٥٧]، وقد كانت دراسة هذه الأدوات في علم النص أوسع من دراسة البلاغيين الذين اقتصروا على دراسة الواو فقط دون غيرها من أدوات العطف المختلفة، ومعروف أن هناك مقتضيات ومواقف تتطلب أدوات ربط غير الواو، وأن هذه الأدوات قد تؤدي أغراضًا بلاغية مختلفة، و«توجد وسائل بنائية عديدة تجعل اللغة مؤثرة، من هذه الوسائل استخدام أدوات الربط التي تختلف من متكلم إلى متكلم، كما تختلف باختلاف الأغراض البلاغية، وتؤثر في تشكيل النص لإحداث تأثيرات بلاغية معينة» [٥٨].

ويُحمد للسبكي موقفه في أنه لم يضيق باب الوصل ويجعله فقط في الواو، كما هو الحال عند كثير من البلاغيين، وإنما نراه يقول: «الواو وغيرها سواء في اقتضاء الوصل وعدمه، فليس المعتبر غير الجهة الجامعة سواء أكانت الجملة الأولى لها محل أم لا، وسواء أكان العطف بالواو أم بغيرها» [٥٩].

وإذا كان معظم البلاغيين القدماء قد ركَّزوا في دراستهم للوصل على حرف الواو دون غيره من حروف العطف فإنهم كذلك قد وقفوا عند حد دراسة العلاقة بين الجملتين والثلاثة، وهو الأمر الذي تجاوزه علماء النص حيث توسعوا في دراسة الروابط بين جمل النص وفقراته ككلٍّ، وإن كان هذا لا ينفي أن البلاغيين قد فَطنوا إلى أهمية الترابط داخل النص من بدايته إلى نهايته، ولكن إشاراتهم جاءت في سياقات أخرى، ولم تُدْرج ضمن باب الفصل والوصل كحديثهم

- مثلا - عن الالتحام بين عناصر النص الأدبي «لقد فطن البلاغيون الأدباء إلى أهمية ذلك الترابط، وإلى ما ينبغي أن يكون عليه النص من الانتظام والتناسق الذي يضفي عليه قدرًا من الجمال»[٦٠].

ومن الثابت أن علماء النص قد تجاوزوا حدَّ الجملة في التحليل؛ ليصلوا إلى النص، يقول سعد مصلوح: «إن نحو النص الذي نريده وندعو إليه هو نمط من التحليل ذو وسائل بحثية مركبة، تمتد قدرتها التشخيصية إلى مستوى ما وراء الجملة، بالإضافة إلى فحصها لعلاقات المكونات التركيبية داخل الجملة، وتشمل علاقات ما وراء الجملة مستويات ذات طابع تدريجي، يبدأ من علاقات ما بين الجمل ثم الفقرة ثم النص أو الخطاب بتمامه»[٦١]، إن النص عبارة عن عدة مستويات مترابطة يُكمِّل بعضها بعضًا إلى أن نصل إلى نهاية النص، وهذه المستويات يدرسها علم النص عن طريق وسائل تتساند بصورة تسلسلية.

ويمكن الإفادة من هذا التقسيم في دراسة الفصل والوصل، وسندرس هنا ثلاثة مستويات هي: ترابط الجمل وترابط الفقرة، وترابط النص، مع الأخذ في الاعتبار أننا ندرس معياري السبك والحبك معًا[٦٢]، وحينما نتعرض لمستوى من مستويات الربط نعالج هذا المستوى نحويًّا ودلاليًّا في وقت واحد، ويشير (دي بوجراند) إلى أن الربط يتعلق بالنظام السطحي وعالم النص في وقت واحد، يقول:«إن الصور التي تترابط بواسطة مطلق الجمع والفصل والاستدراك يحسن أن تعد ذات نظام سطحي متشابه ... ويشير الربط أيضًا إلى إمكان اجتماع العناصر والصور وتعلق بعضها ببعض في عالم النص»[٦٣].

١- ترابط الجمل :

لاشك أن العلاقات داخل الجملة الواحدة أبسط من العلاقات المعقدة التي تَكُون بين الجمل المتعددة، والجملة تعتمد اعتمادًا أساسيًّا على الإسناد، وهي علاقة مزدوجة بين المسند والمسند إليه،«إن التضام في داخل العبارة أو التركيب أو الجملة هو أكثر مباشرة ووضوحًا من التضام القائم بين اثنتين أو أكثر من هذه الوحدات. ومع ذلك، يجد المرء أن كيفية بناء هذه الوحدات المحكمة النسج في أثناء الاستعمال الفعلي للنص موضوع جدير بالاهتمام. ومن الناحية الإجرائية، يمكننا تصور التركيب والعبارات الأساسية في لغة ما على أنها تشكيلات من الروابط الكائنة بين أزواج من العناصر، يخضع كثير منها لحالات ربط أخرى، والمسألة هنا هي معرفة كيفية خلق هذه الروابط والتركيب الذي تنتظم فيه»[٦٤].

ليس الوصل وحده هو المسئول عن إحداث الربط بين الجمل، وليس معنى الفصل ألا تكون هناك علاقة بين الجملتين، وإنما ينبغي الإشارة إلى « أن مصطلح الفصل لا يعني قطع العلائق

بين الأساليب، بل الفصل والوصل وسائل للتعبير يصطنعها الأديب؛ ليترجم بها عما يشاء من مكنونات فؤاده، وقد يتجاوران في نسق واحد، وتتلاحم الجمل وتتداخل، وتتدفق المعاني وتتشابك»[٦٥].

يتضح مما سبق أن الوصل يعتمد على الروابط النحوية الظاهرة كالواو مثلا،« أما الفصل فيسهم في تماسك أجزاء النص باعتباره نوعًا من أنواع الربط، إلا أنه لا يعتمد على روابط شكلية تتجلى في البنية السطحية، بل يقوم على علاقة خفية قائمة بين جمل النص»[٦٦].

وقد درس البلاغيون العرب صور الفصل والوصل المختلفة، ويدرك البلاغيون أن مدار الأمر فيها جميعًا على قضية الدلالة، وأن فهم المراد من الجملتين هو أساس الفصل أو الوصل بينهما، يقول السبكي:« إن حصل إيهام غير المراد بالفصل وجب الوصل، مثل: لا ويرحمك الله، وإن حصل إيهام غير المراد بالوصل فصلت ... والذي يظهر في مثله أنه يختلف باختلاف الأمثلة والمقامات والقرائن والسياق، وعلى البليغ أن ينظر في ذلك ويدفع أقوى الضررين بأخفهما»[٦٧]، يُفهم من كلامه أن هناك عوامل غير لغوية تتحكم في الفصل والوصل، وأن هذه العوامل تجعل من الصعب سنَّ قاعدة واحدة تصلح لكل الأمثلة، وإنما يُترك الأمر لذوق المتلقي البليغ الذي يستطيع أن يفصل أو يصل بين الجمل وفقًا لما تقتضيه الأحوال والمواقف.

وقد أطلق البلاغيون على هذه الصور عدة مصطلحات، وهي تدلُّ في معظمها على عناية البلاغيين بالعلاقات الدلالية بين الجمل، وهي: كمال الاتصال، وكمال الانقطاع، وشبه كمال الاتصال، وشبه كمال الانقطاع، والاشتراك في الحكم الإعرابي، وسنقف عند كل صورة من هذه الصور فيما يأتي:

كمال الاتصال :

تعدُّ العلاقات بين معاني الجمل من المبادئ الأساسية للفصل بين الجمل، حيث يرى البلاغيون العرب أن الاتحاد الدلالي والتوافق المعنوي من أهم المعايير المتحكمة في ذلك، فقد جعل البلاغيون اتحاد المعنى بين الجملتين سببًا في الفصل بينهما، وقد ذكر البلاغيون صور الاتحاد في المعنى، وذلك بأن تكون الجملة الثانية توكيدًا للأولى أو بيانًا لها أو بدلا منها، ومن النوع الأول قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[٦٨]، فجملة: لا ريب تأكيد معنوي لجملة: ذلك الكتاب[٦٩].

يقول عبد القاهر:«اعلم أنه كما كان في الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله، فيستغني بصلة معناه له عن واصلٍ يصله ورابط يربطه، وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به، وكالتأكيد الذي لا يفتقر كذلك إلى ما يصله بالمؤكَّد، كذلك يكون في الجمل ما

تتصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها»[٧٠].

فالاتصال الدلالي بين المفردات داخل الجملة الواحدة لا يحتاج إلى واسطة لفظية تربط بين الكلمتين، كذلك الأمر عندما تكون هناك جملتان ترتبط إحداهما ارتباطًا دلاليًّا بالأخرى، و«التلاحم هنا بين الجملتين قياسًا على الاتصال الشديد الذي يكون بين المفردات في التأكيد اللفظي أو المعنوي أو عطف البيان»[٧١].

واحتياج الجمل إلى روابط شكلية ونحوية فيما بينها ليس دائمًا وفي كل حال، وإنما يحدث ذلك عندما تفقد هذه الجملُ الروابط الدلالية بينها، في هذه الحالة يعوزها العطف بأدواته المعروفة، فـ« كما لا يجوز أن تضم التوكيد على مؤكده بضامٍّ، كذلك لا يجوز أن تضم الجملة المنزلة من التي قبلها منزلة التوكيد بعاطف؛ لأنها تتصل اتصالا داخليًّا، وهو أقوى من الاتصال الخارجي؛ لأن التوكيد هو عين المؤكد، وكذلك الصفة هي عين الموصوف، والواو لا تقع بين الشيء ونفسه، وإنما تقع بين متغايرين ومتناسبين... وإذا أدخلتَ الواو بين الجملتين، آذنت أن هذا شيء، وذلك شيء آخر، وكذلك تخبر عن حقيقتين لا حقيقة واحدة»[٧٢].

كمال الانقطاع :

إذا كان الاتحاد في المعنى سببًا من أسباب الفصل بين الجمل فإن التباين والاختلاف في المعنى كذلك سبب لفصل الجمل، ولهذا التباين من وجهة نظر البلاغيين صورتان: إحداهما: اختلاف الجملتين بين الخبر والإنشاء لفظًا ومعنى، واختلافهما معنى فقط، والثانية: وجوب الفصل بين الجملتين لعدم وجود جهة جامعة بينهما، ومن أمثلة الصورة الأولى: مات فلان، رحمه الله، فلم يعطف جملة: رحمه الله على جملة: مات؛ لأنه إنشاء معنى و(مات) خبر معنى، ومثال الثانية: زيد طويل وعمرو نائم، فلا يصح العطف بينهما [٧٣].

اعتبر البلاغيون اختلاف الجملتين من حيث الخبر والإنشاء سببًا من أسباب الفصل بينهما، وعدُّوا ذلك صورة من صور كمال الانقطاع، كما ذكر البلاغيون أن الجملتين إذا اتفقتا خبرًا وإنشاء وكانت بينهما مناسبة ولم يكن هناك مانع وُصلت الجملتان، واصطلحوا على تسمية ذلك بالتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع كقوله تعالى: يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ [٧٤]، فالجملتان خبريتان، وبينهما جامع، وإن كانت الأولى فعلية والثانية اسمية[٧٥].

ولما كان كمال الانقطاع عندهم ينتج عن التباعد الشديد في المعنى بين الجملتين فإن هذا التباعد غير متحقق في الخبر والإنشاء، ولا دخل في ذلك بأن الخبر له نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه، أو بأن الإنشاء ليس له هذه النسبة الخارجية، ولا علاقة له أيضًا بالمعايير الدلالية التي من المفترض أن تكون هي الحَكم في القول بالفصل بين الجملتين، وليست المعايير الشكلية، ويرى

أحد الباحثين« أن ترك العطف في هذا الضرب لمانع نحوي؛ فلا يصح أن يُعدَّ من الفصل المعدود من أبواب البلاغة»(٧٦).

ويبدو أن اختلاف الخبر والإنشاء ليس هو السبب الحقيقي في الفصل في هذه الصورة، « ولا يجوز عندنا أن يعلل فصلها بهذا؛ لأنه تحليل لا يُحلِّلُ الأسلوب، ولا يقف على ما بيّنه من روابط، مع أننا نجد الروابط متينة وحيَّة بين هاتين الجملتين، ويتحقق فيهما ما يتحقق في غيرهما، فقد تكون جملة الإنشاء توكيدًا للخبر أو العكس، وقد تكون إحداهما واقعة موقع الجواب عن الأخرى، أو ما شئت مما تراه في الجمل الخبرية، وعلاقات المعاني لا تتأثر بأن هذه خبر، وتلك إنشاء، وإنما هما سواء من حيث أنساب المعاني»(٧٧)، فالفصل هنا يمكن أن يكون بسبب اتحاد الدلالة، ومن ثم يصبح الخلاف فقط في علة الفصل، وتظل هذه الصورة بعد ذلك من مباحث البلاغة، وليست من مباحث النحو.

من الممكن بهذه الطريقة توجيه كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار وسائر الأمثلة التي عُطِفَ فيها الخبر على الإنشاء أو العكس، وذلك بـ«أن يُؤوَّلَ سر الفصل - لا لكمال الانقطاع - بل لتداعي المعاني أو كمال الاتصال أو غيره حسب السياق»(٧٨).

وهناك صورة من صور الوصل، وهي تنتج عن اختلاف الجملتين خبرًا وإنشاء، لكن الفصل بينهما يُوهم خلاف المقصود، ويشترط علماء البلاغة الوصلَ في هذه الحالة، والعطف هنا يأتي لأمن اللبس، ويُسمِّي البلاغيون هذه الصورة كمال الانقطاع مع الإيهام، ومثال ذلك: لا وأيدك الله، فقولهم: (لا) ردٌّ لكلام سابق فهي جملة إخبارية، وأيدك الله جملة إنشائية دعائية، لكن عطفت عليها؛ لأن ترك العطف يوهم أنه دعاء على المخاطَب بعدم التأييد مع أن المقصود الدعاء له بالتأييد(٧٩)، وهذا بلا شك يؤكد على دور الدلالة في الحكم بين الجمل فصلا ووصلا.

اتضح من دراسة الحالتين السابقتين (كمال الاتصال وكمال الانقطاع) أن اتحاد الدلالة وتباينها بين جملتين من جمل النص هو الفيصل في الحكم بأن هذه الجمل لما بينها من علاقات لا تحتاج إلى حرف العطف؛ ليبرز معانيها، وإنما هي مكتفية بدلالتها عن دخول روابط بينها، وهو ما يشير إلى أن هناك علاقات يمكن من خلالها فهم الجمل دون الحاجة إلى أدوات لربط هذه الجمل، بل إن دخول الواو في هذه الجمل يفسد المعنى الذي يريد المتكلم أن يصل إليه.

وهنا يثار سؤال، وهو: كيف يكون اتحاد المعنى سببًا للفصل بين الجمل، وفي الوقت نفسه يكون اختلاف المعنى سببًا للفصل بينها كذلك؟ والسر في هذا يرجع إلى طبيعة واو العطف، وإلى مقتضيات هذه الواو؛ لـ« أن الواو تقتضي المغايرة والمناسبة، ومقتضى المغايرة ألا تدخل بين الشيء ونفسه، وإذا فعلت ذلك فقد أوهمت أنهما متغايران، ومقتضى المناسبة ألا تدخلها بين

المتباينين تمام المباينة»[٨٠]، ولا غرابة في أن يكون الفصل واجبًا عند اتحاد الدلالة واختلافها في الجملتين؛ لأن دخول الواو بينهما في الحالة الأولى يُفسد المغايرة، ودخولها في الحالة الثانية يُذهب المناسبة.

في الجانب المقابل اهتم علماء النص اهتمامًا كبيرًا بالعلاقات الدلالية بين الجمل، من هؤلاء (براون) و(يول) فقد انتقدا (هاليداي) ورقية حسن، وذلك لأن الأخيرين يريان أن خاصية النص لا تتحقق إلا من خلال أدوات العطف، وإذا غابت هذه الأدوات فلن يظهر الترابط النصي، ومعنى ذلك أن الربط بهذه الأدوات أكثر أهمية من الروابط الدلالية، وهو ما يرفضه (براون) و(يول) قائلين :« إن قوة الربط تَكْمُنُ حقيقةً في العلاقة المعنوية المضمنة، ولن يختلف اثنان في ضرورة وجود مثل هذه العلاقات المعنوية داخل الخطاب؛ لكي يتيسر فهمه منطقيًّا. ولكننا نشك في أن يكون تحقيق هذه العلاقات المعنوية علنًا (على مستوى الأدوات) مطلبًا أساسيًّا حتى يكُون النص نصًّا. يبدو أن (هاليداي ، وحسن) يصران على ضرورة وجود مثل هذا التحقق العلني»[٨١].

ولا يُفهم من ذلك أن (هاليداي) ورقية حسن لا يهتمان بالعلاقات الدلالية في النص، فهما يوضحان أن النص لكي يتحقق ويتشكل فلابد من وجود بنية وعلاقات دلالية، وأنه لا يمكن الاستغناء عنهما في أي نصٍّ، وكل ما في الأمر أن الروابط التي تظهر عن طريق الأدوات بين الجمل أكثر وضوحًا، أما العلاقات الدلالية فهي ملحوظة،«إلا أن الاتساق يتوقف، داخل نص ما، على شيء آخر غير البنية، بمعنى أن هناك علاقات معينة إذا توافرت في نصٍّ ما تجعل أجزاءه متآخذة مُشكِّلة بذلك كُلا مُوحدًا. تعدُّ طبيعة هذه العلاقات دلالية، وهي خصائص تميز النص باعتباره كذلك، مما يجعله وحدة دلالية»[٨٢].

وعدم وجود الروابط الشكلية لا يعني أبدًا أن الجمل مفككة؛ لأن العلاقات الدلالية تقوم بدور رئيس في ترابطها، و«من ثم فإن الترابط لا يتوقف على وجود الروابط، كما أن عدم وجود الروابط لا يعني عدم الترابط»[٨٣]، وهو أمر فطن البلاغيون العرب إليه من قبل، يقول السيد الشريف:«الجملتان إذا لم تعطف إحداهما على الأخرى فهم اجتماع مضمونيهما في الحصول بدلالة العقل، ضرورة أن الأمور الواقعة في نفس الأمر تكون مجتمعة فيها، وربما لا تكون هذه مقصودة للمتكلم، وإذا عطف بالواو فقد دلَّ على الاجتماع بدلالة لفظية مقصودة»[٨٤].

شبه كمال الاتصال :

اللغة تميل عادة إلى الاختصار والاختزال، فما يُفهم يُحذف، وكثيرًا ما تظهر من أحوال المتحدث أنه يسأل عن شيء ما، وقد يحذف هذا المتحدث سؤاله لأغراض بلاغية ، لكن يظل

السؤال معلومًا في عقل السامع والقارئ، وينُزَّل منزلة السؤال الواقع بالفعل، وحينها تترابط جملتان: الأولى التي تدلُّ على السؤال المحذوف، والثانية: هي جملة الجواب، ولا شك أنه تبقى بين هاتين الجملتين علاقة ما، فجملة الجواب «أبانت عن معنى أثارته الأولى، وهذه هي اللحمة التي بين الجملتين»(٨٥).

إن الجملة الأولى تُلَمِّحُ للسؤال، مما يحرك ذهن المتلقي لمعرفة الإجابة، فتأتي الجملة الثانية؛ لكي تقدم له ما أراد، فبين الجملتين اتصال وثيق حيث تثير الأولى قضية ما، وتجيب الثانية عن هذه القضية، والبلاغيون أنزلوا الجملة الأولى منزلة السؤال، فلذلك يُفصل بينها وبين الجملة الثانية، «أما كونها (الجملة الثانية) بمنزلة المتصلة بها (الجملة الأولى) فلكونها جوابًا عن سؤال اقتضته الأولى، فتنزل منزلته فتفصل الثانية عنها، كما يفصل الجواب عن السؤال»(٨٦)، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ ﴾(٨٧)، حيث فُصلت الجملة الثانية عن الأولى؛ لأن الثانية جواب لسؤال يُفهم من الأولى.

شبه كمال الانقطاع :

تعرض البلاغيون العرب لبعض القضايا التي تُظْهِر دور الدلالة في الترابط النصي، من ذلك حديثهم عن الفصل بين جملتين بينهما جملة متوسطة أو أكثر، يقول عبد القاهر:« اعلم أن مما يقلُّ نظر الناس فيه من أمر العطف أنه قد يُؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها، ولكن على جملة بينها وبين هذه التي تُعطف جملة أو جملتان... وهذا أصل كبير ، والسبب في ذلك أن الجملة المتوسطة بين هذه المعطوفة أخيرًا، وبين المعطوف عليها الأولى، ترتبط في معناها بتلك الأولى»(٨٨)، يتضح من ذلك أن عبد القاهر يرى أن المعنى هو الأصل في العطف أو منعه، وأن الجمل لا تُعطف هكذا حسب المجاورة؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى فساد المعنى الذي يريده المتكلم، وقد استشهد البلاغيون على ذلك بقول الشاعر:

وتَظُنُّ سَلْمَى أنني أبغِي بها بدلا، أراها في الضَّلال تَهِيمُ

فإذا عُطِفَت الجملة الأخيرة على الجملة المتوسطة (أنني أبغِي بها بدلا) لفسد المعنى، ولذلك يجب الفصل هنا بين الجملتين، ويرى أمين الخولي أن العطف هنا يؤدي إلى نقض ما أراده القائل، و«ليس المانع منه بلاغيًّا، بل هو نحوي صِرف، يدور فيه الأمر على الصحة واستقامة المعنى، لا على اعتبار تالٍ لما به أداء المعنى الأول، كما هو الشأن في بحث البلاغة»(٨٩).

والحقيقة أن هذا الموضع وغيره من مواضع الفصل والوصل يعدُّ من صلب النظرية البلاغية عند العرب ـ كما بيَّنا سابقًا ـ يقول السبكي عن الفصل والوصل: «هذا الباب من أعظم أبواب هذا العلم لعظم خطره وصعوبة مسلكه ودقة مأخذه»(٩٠)، وقد ذكر الطاهر ابن عاشور أن من

الأسباب التي دعت علماء البلاغة إلى دراسة موضوع الفصل «أن النحاة تكلموا على أحكام العطف، ولم يتكلموا على أحكام ترك العطف»[٩١]، وحتى العطف فإن دراسة البلاغيين له تختلف عن دراسة النحاة، فقد فرّق البلاغيون بيّنه وبين الوصل، يظهر ذلك من تعليق السبكي على كلام الخطيب القزويني« قال المصنف: عطفت ولم يقل وصلت؛ لأن الوصل إذا أُريد به اللغوي يعبر عنه بالعطف»[٩٢]، ويُفهم من ذلك أن العطف اللغوي يختلف عن الوصل البلاغي، ويُفَرِّق السبكي في موضع آخر بين علمي النحو والبلاغة قائلا: « إن غاية النحوي أن يُنزل المفردات على ما وُضعَتْ له ويركبها عليها، ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع، مما تتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لا تتناهى، وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعاني، والنحوي، وإن ذكرها، فهو على وجه إجمالي يتصرف فيه البياني تصرفًا خاصًّا لا يصل إليه النحوي»[٩٣].

وقد جعل البلاغيون المعنى معيارًا ليس فقط للفصل بين الجمل، وإنما كان أساسًا للوصل بينها كذلك، ولا يفهم من كون أدوات العطف نحوية أنها ليست لها علاقة بالبلاغة والدلالة، و«على الرغم من كون أداة العطف شكلية تابعة لأبواب نحوية، فالعلاقة بين المعطوف والمعطوف عليه دلالية، فالتماسك إذن شكلي الأداة دلالي المضمون. لذلك لا تكتسب أداة العطف معناها العطفي إلا من خلال وقوعها في تركيب العطف. فالعاطف إذن يربط بين معاني الكلمات المتجاورة، وكذلك الجمل المتجاورة»[٩٤].

الاشتراك في الحكم الإعرابي :

درس البلاغيون العطف بالواو، واصطلحوا على تسميته بالوصل، وخلاصة ما ذكروه في هذا الباب أنه إذا عُطفت الجملة الثانية بالواو على جملة لها محل من الإعراب فوجود الإعراب يوضح العلاقة بين الجملتين، وإذا عُطفت الجملة الثانية على الأولى بغير الواو كالفاء وثم وغيرهما اتضحت العلاقة بين الجملتين من خلال المعاني الوظيفية لهذه الأدوات في النظام النحوي، ويبقى الإشكال في عطف الجملة الثانية بالواو عندما لا يكون لها محل من الإعراب، لما فيها من خفاء وعدم وضوح في الدلالة[٩٥].

الإعراب إذن يوضح العلاقات داخل الجملة الواحدة، وكذلك الأمر في الجمل التي لها محل من الإعراب؛ لأنها تقاس على المفرد، وتأخذ حكمه، و«معلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يُشرك الثاني في إعراب الأول، وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب ... وإذا كان هذا أصله في المفرد فإن الجمل المعطوف بعضها على ضربين: أحدهما: أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب، وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد، كان

عطف الثانية عليها جاريًا مجرى عطف المفرد على المفرد، وكان وجه الحاجة إلى الواو ظاهرًا، والإشراك بها في الحكم موجودًا ... والذي يُشْكِلُ أمره هو الضرب الثاني، وذلك أن تعطف على الجملة العاريةِ الموضعِ من الإعراب جملة أخرى»[٩٦].

والإعراب كما يقولون فرع المعنى، وبدون وضوح المعنى يكون الكلام مفكَّكًا، و«تجد دراسة مواقع الإعراب بحثًا دقيقًا وعميقًا، وممتعًا، في ربط الكلام وعلائقه، وكشفًا بارعًا لتلك الخيوط التي تدق، حتى كأنها شعيرات خفية، ولكنها متينة وثيقة في ربط الكلام ودمجه»[٩٧]، ولعطف جملة على أخرى لا بد من وجود صلة ما تربط بين هاتين الجملتين، إذ لا تُعطف إحداهما على الأخرى إلا إذا وجدت مناسبة بينهما، و«هذه المناسبة ضرورية لصحة نسق الكلام وتلاؤمه، وكلما كان الامتزاج بين الجملتين أشد تلاؤمًا كانت الواو أكثر تمكنًا، وأحكم إصابة»[٩٨].

إذا فقدت الجملة حين عطفها محلها الإعرابي وأصبحت عارية عن الإعراب كانت حاجتها إلى الروابط الدلالية أشد وآكد، وهذا لا ينفي حاجة الجملة التي لها محل من الإعراب إلى الروابط الدلالية كذلك، من هنا اجتهد البلاغيون في ضبط علاقة الجمل بعضها ببعض، والواو التي تأتي بين المفردات أو الجمل التي لها محل من الإعراب تفيد التشريك في الإعراب وفي مطلق الحكم، «أما الواو التي تأتي بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب فلا تفيد مشاركة في الإعراب ولا في الحكم، بل تأتي لمجرد الربط»[٩٩]، ولا شك أن عطف الجمل، وإن كان من طرق الاختصار والإيجاز، فإنه يؤدي إلى طول الجملة، فالعطف وسيلة من وسائل تطويل الجمل، مع أن التطويل يمكن أن ينتج عن طريق آخر وهو التعدد من غير حرف العطف[١٠٠].

إذن يُحتاج إلى الواو في هذا النوع من الجمل للربط الدلالي بينها، ويجب أن تكون هناك علاقات دلالية بين الجمل، وقد فطن البلاغيون لأهمية وجود علاقة ما بين الجملتين، وهو ما أطلقوا عليه مصطلح الجامع، وتحدثوا عن أنواع مختلفة للجمع الدلالي بين الجمل، وبَيَّنُوا أن الجامع بين الجملتين إما عقلي، أو وهمي، أو خيالي، أو تضاد أو شِبْهُهُ [١٠١]، وإصرار البلاغيين على قضية الدلالة في الحكم بالفصل والوصل بين الجمل هو أبرز المعايير اللغوية الحاسمة في ذلك، و«إذا كان الاعتداد بعقلانية الدلالة واضحًا في تكييف الفصل بين الجمل فإنه أشد وضوحًا في أساس الوصل بينها، ويتمثل هذا الأساس في علاقة من نوع التداعي المنطقي، أو الترابط الذهني بين طرفي الجملتين المتناظرتين»[١٠٢]، وهو الأمر الذي نادى به علماء النص في العصر الحديث، ورأوا أن النص يمكن أن يخلو من الروابط الشكلية بين الجمل، لكنه لا يمكن أن يخلو من الروابط الدلالية.

كما أكَّد البلاغيون على ضرورة وجود علاقة بين المسند إليه في الجملة الأولى والمسند إليه

في الجملة الثانية، كذلك يُشترط في المسند في الجملة الأولى والمسند في الجملة الثانية علاقة تربطهما معًا، فـ«كما يجب أن يكون المحدَّث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدَّث عنه في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأول»[١٠٣].

كما تنبه البلاغيون إلى أن انتفاء الجامع يمنع من الوصل بين الجمل، ومن ثم يتعين الفصل في هذه الحالة، وهناك صور متعددة لعدم وجود الجهة الجامعة بين طرفي الإسناد، و«قد يكون انتفاء الجهة عن المسند إليهما فقط، كقولك: (زيد طويل وعمرو قصير)، حيث لا جامع بين زيد وعمرو من صداقة أو غيرها، وإن كان بين الطول والقصر جامع التضاد. كذلك قد يكون الانتفاء عن المسندين فقط كقولك: (زيد طويل وعمرو عالم) عند فرض الصداقة بين زيد وعمرو، أو عنهما معًا نحو: (زيد قائم والعلم حسن). وكل ذلك لا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع»[١٠٤].

ومما لا شك فيه أن عبد القاهر كان من أوائل الذين تحدثوا عن فكرة الجامع من البلاغيين، وفي الجانب المقابل نجد علماء النص قد عرضوا لهذا الموضوع، من ذلك ما توصل إليه (فان دايك)، حيث شَرَحَ الشروطَ الواجب توافرها لإحكام الترابط بين الجمل، وقد التقى في بعض هذه الشروط مع عبد القاهر، ويذكر (فان دايك) أمثلةً لترابط الجملتين، وبعض هذه الأمثلة مقبول، وبعضها الآخر غير مقبول، ومن خلال هذه الأمثلة يستنتج الشروط شرطًا تلو الآخر، فالشرط الأول هو وجود علاقة بين معاني الكلمات الواردة في الجمل، «إلا أن شرطًا كهذا ليس كافيًا؛ لكي نتحدث عن جملتين مترابطتين، لنأخذ المثال التالي: جون أعزب، وإذن فبيتر غير متزوج، فهو مثال غير مقبول، ومن ثم ليس مترابطًا، وهذا يقتضي إضافة شرط آخر، وهو التطابق الإحالي أي أن يكون نفس الشخص متحدثًا عنه في طرفي الجملة»[١٠٥].

وقد ذكر (فان دايك) أن الدلالة هي الأساس في عمليات الترابط بين المتتاليات النصية، وأن الترابط في الأصل يتم بين قضيتين أو قضايا داخل الجملتين أو الجمل التي تعبر عن هذه القضايا، وأوضح أنه يمكن إضافة الشروط التالية:« ترتبط العبارتان فيما بينهما، إذا كان مدلولهما، أي الظروف المنسوبة إليهما في التأويل، مترابطة فيما بينها. ففي عبارة مثل: (لما كان الجو حسنا فإن القمر يدور حول الأرض)، ليست هناك علاقة بين حسن الجو ودوران القمر حول الأرض؛ لأن الموقف المتعلق بكل عبارة لا يدعم التعالق. وفي عبارة مثل: (ولد سعيد في الإسكندرية، نجح في الامتحان) بالرغم من أن المسند إليه واحد في كلتا الجملتين أي أن المشار إليه متطابق في العبارتين، فإن الربط بينهما - سواء كان ذلك عن طريق الفصل أو الوصل - في متتالية نصية يظل غير دقيق؛ لأنه لابد من توفر الشروط التي تسمح بتكوين المتتالية على هذا النمط، وظروف

النجاح عادة لا علاقة لها بمكان المولد، مما يطعن في صحة تكوين المتتالية النصية. وفي عبارة أخرى مثل: (كان الجو جميلا فذهبنا إلى الشاطئ) نجد أن المسند إليه في الجملة الأولى لا علاقة له بشخصيات المسند إليهم في الجملة الثانية. ومع ذلك فإن الربط سليم، وذلك لاتساق الظروف والشروط الموطئة لهذا الربط عند المتلقين عادة بين جمال الجو والخروج في نزهة على الشاطئ»[١٠٦].

وإن كانت علاقة الإسناد هي الأساس الذي تبنى عليه الجمل، فإن العلاقة بين جمل النص تتعدى هذه العلاقة إلى علاقات أخرى تختلف عن الإسناد الجملي، فمن الممكن أن يأتي المسند إليه في الجملة الأولى، ثم تأتي المسندات المتعددة في الجمل التالية للجملة الأولى[١٠٧].

٢- ترابط الفقرة :

تتكون الفقرة من مجموعة من الجمل، لكن هذه الجمل يجب أن تكون مترابطة لفظًا ومعنى، وهي في منزلة وسطى بين الجمل والنص، إذ يتكون النص عادة من عدة فقرات، وقد تكون الفقرة نصًّا مستقلا، وتقدم الفقرة دائمًا فكرة رئيسة من أفكار النص تساعدها بعض الأفكار التفصيلية، ويجب أن تترابط جمل الفقرة؛ لكي تعبر عن هذه الفكرة التي تكوِّن بدورها عنصرًا مهمًا من عناصر النص.

وكلما اتسع حجم النص احتيج للروابط المعنوية أكثر من ذي قبل، وهذه الروابط عبارة عن ربط ملحوظ غير ملفوظ، يكون عن طريق تسلسل المعنى من بداية الفقرة إلى نهايتها، وكذلك تتماسك الفقرة مع أختها عن طريق تسلسل الأفكار الرئيسة في النص، «حيث تعتبر الفقرة نصًّا صغيرًا وينقسم موضوع النص إلى موضوعات جزئية تعبر عنها الفقرات وتتحقق الاستمرارية في النص بواسطة العناصر الناقلة إما داخل كل فقرة، أو بين الفقرات المختلفة فتتحقق الاستمرارية ونمو الموضوع من خلال الانتقال بالمعنى على هيئة سلاسل من الأفكار الأساسية»[١٠٨].

التماسك الدلالي بين جمل الفقرة الواحدة من ناحية، وبين فقرات النص من ناحية أخرى هو إذن المسئول عن الترابط الفقري، «إذ الربط يمكن أن يكون دلاليًّا دون أداة بين فقرتين أو جزأين متباعدين في نص ما»[١٠٩]، وهذا لا ينفي أن لأدوات الربط دورًا في الربط بين فقرات النص، وإنما المعول عليه عادة في المستويات النصية الأعلى هو شدة الترابط الدلالي بين فقرات النص.

وقد أُخِذَ على البلاغيين أنهم أوْلوا عنايتهم لعطف الجملتين أو أكثر، ولم يتعدوا ذلك إلى ما هو أبعد منه، وفي ذلك يقول الدكتور صلاح فضل :«يلاحظ أن البحوث البلاغية القديمة في علم المعاني كانت تقتصر في جملتها على هذا المستوى من الترابط القائم بين وحدتين من

القول فحسب، وذلك عند تحليل مشكلات الفصل والوصل، لا تكاد تتعدى هذا النطاق الجزئي المحدود، مما جعل جهدها ينصب على المستوى النحوي أو التركيبي القريب، دون أن يتجاوزه إلى النطاق الدلالي للفقرة الكاملة أو المتتالية النصية»[١١٠].

ولعلهم كانوا يقصدون من وراء ذلك أنهم إذا وضعوا الأساس الذي من خلاله يستطيع المتكلم أن يعرف كيف يربط بين جملتين، فإنه يستطيع اعتمادًا على هذا الأساس أن يربط بين مجموعة من الجمل إلى أن يُكوِّن نصًّا، إلا أن هذه النظرة أهملت أن الكل لا شك يختلف عن مجموع الأجزاء، «فكما أن الجملة ليست مجرد مجموعة من الكلمات، بل إن علاقة هذه الكلمات بنيويًّا هي التي تجسِّد الجملة. فإن تحليل النصوص للوصول إلى بنيتها الكبرى يتجاوز بالضرورة مجموعة أبنية المتتاليات. وإذا كان مصطلح المتتاليات قد استخدم للإشارة إلى مجموعة الجمل التي تتميز فيما بينها بتحقيق شروط الترابط فإنه من المعتاد أن تقوم هذه المتتاليات بتكوين نصوص تتسم بالتماسك، غير أن التماسك الذي يلاحظ فيها لا يزال يوصف بأنه خطي أي أفقي. فإذا انتقلنا من ذلك إلى المستوى التالي، فإن الوصف لن يأخذ في اعتباره روابط الجمل المعزولة والعبارات المتتالية، لكنه يتأسس حينئذ على النص باعتباره كُلا منسجمًا أو على الأقل يتأسس طبقًا للوحدات النصية الكبرى، وتصبح المتتالية متماسكة دلاليًّا حين تقبل كل جملة فيها التفسير والتأويل في خط داخلي، يعتبر امتدادًا بالنسبة لتفسير غيرها من العبارات الماثلة في المتتالية، أو من الجمل المحددة المتضمنة فيها»[١١١].

وقد أكَّد البلاغيون وهم يعرِّفون الوصل على أنهم لا يقتصرون على عطف جملتين فقط، وإنما عطف مجموعة من الجمل أيضًا، يظهر هذا من كلام غير واحد من شُرَّاحِ التلخيص، يقول الدسوقي في تعليقه على تعريف الوصل في اصطلاح البلاغيين بأنه عطف بعض الجمل على بعض:« أي جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط والواقع بين الجمل المتعددة كعطف جملتين على جملتين، فإنه ربما لا تتناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل واحدة على ما قبلها، بل تتناسب الأُوليان والأُخريان فيعطف في كل اثنتين أولا، ويعطف الأخريان على الأوليين؛ لأن مجموع الأخريين يناسب مجموع الأوليين»[١١٢]، وإن كان لا يوجد ما يمنع من حدوث المناسبة بين عدة جمل بما يُسَوِّغُ العطفَ بينها إلا أن هذا التصريح يمكن الاعتماد عليه في إثبات إدراك البلاغيين لوجود مقاطع من التناسب بين الجمل، وهو ما يمكن أن يُشَكِّلَ نواة للترابط النصي على مستوى الفقرة عندهم.

٣ - ترابط النص :

تشغل الدلالة حيزًا كبيرًا في الحكم على ترابط النصوص إذا قورنت بالمستويات اللغوية التي

تسبقها كالأصوات والصرف والنحو، و«إنه ليبدو بالفعل أن المميزات الأكثر وسمًا للنصوص تأخذ مكانًا بشكل رئيس على المستوى الدلالي»[١١٣]، حيث يرتبط معنى الجملة بما يسبقها وما يليها من جمل، وهو ما يؤدي إلى التماسك بين الفقرات وصولا إلى التلاحم الكلي لعناصر النص.

يتضح من ذلك أن الترابط على مستوى النص يظهر بصورة جلية على المستوى الدلالي والعلاقات الدلالية بين فقرات النص وأجزائه، «من أجل ذلك نُظِرَ إلى النص بوصفه تصميمًا للمعاني على مستوى أعلى»[١١٤]، لكن ليس معنى ذلك أنه لا توجد روابط لفظية على مستوى النص، وإنما توجد الروابط اللفظية بل وتقوم بدور دلالي، وحتى لا تختلط الأمور بين الروابط اللفظية والمعنوية «ينبغي أن نفرق هنا بين الربط الذي يمكن أن يتحقق من خلال أدوات الربط النحوية (الروابط)، والتماسك الذي يتحقق من خلال وسائل دلالية في المقام الأول . ويمكن تتبع إمكانات الأول على المستوى السطحي للنص، إلا أن الثاني يتمثل في بنية عميقة على المستوى العميق للنص، تقدم إيضاحًا لطرق الترابط بين تراكيب ربما تبدو غير متسقة أو مفككة على السطح»[١١٥].

يُفهَم من ذلك أن للحبك الدلالي دورًا في النص كما أن للسبك اللفظي دوره في النص كذلك، وكلٌّ منهما يساعد الآخر في تحقيق ترابط النص وانسجامه، وإن كان ترابط النص يحتاج إلى تشغيل الحبك أكثر من احتياجه إلى وسائل السبك التي تنشط هي الأخرى بدورها على مستوى الترابط المحلي بين الجمل، و«يكاد يتفق الباحثون على أن الحبك في النص هو البنية التحتية لأدوات الربط الظاهرة»[١١٦].

وهذا لا يُقلل من دور وسائل السبك اللفظي في النص، فـ«أشكال الترابط سواء كان بأدوات معينة أو دون أدوات، تستلزم النظر إلى النص بوصفه وحدة كاملة؛ لأنها استعمالات لغوية غير عادية، ترتكز على عناصر تماسك لا يصرح بها النص، وإنما تستنتج منه عن طريق أدلة وقرائن معنوية وسياقية ومعرفية وغيرها»[١١٧].

وإذا كانت الروابط اللفظية وحدها لا تكفي في الربط بين جملتين حيث تلعب الروابط الدلالية دورًا في ذلك فإن حاجة النص إلى الارتباط الدلالي تشتد وتقوى فيما هو أبعد من مجرد الجملتين، وهو ما يفرض حتمية الارتباط الدلالي، و«نعني هنا بحتمية الارتباط الدلالي على المستوى الأفقي في الجمل وكذلك المستوى الرأسي، أي أن الربط لا يقتصر على المسار الأفقي في الجمل التي يتوسطها الرابط، وإنما يمتد على صعيد الدلالة العامة النصية في النص بشكل رأسي»[١١٨].

إن الكلمة المفردة لا يتضح معناها إلا بملاحظة السياق الذي ترد فيه، ومن هنا تتضح المعاني

المختلفة للمفردة الواحدة، وهو ما يقصده اللغويون بـ«أن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة ... فمعظم الوحدات الدلالية، تقع في مجاورة وحدات أخرى. وأن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها »[١١٩]، وإذا كان ذلك يحدث على مستوى الجملة فإن ضرورة حدوثه على مستوى الجمل والفقرات والنص ككل أشد وأوجب، من هنا يرى جريماس أن دلالة النصوص تنشأ من اتفاق سمات دلالية معينة للوحدات المعجمية الواردة في نص ما، و«يستخدم جريماس لهذا الشكل من العلاقة الدلالية بين الوحدات المعجمية للنص مصطلح تناظر. فهي تقوم على التكافؤ الدلالي بمعناه الواسع بين وحدات معجمية معينة في النص، وبذلك لا يكون للملامح السطحية إلا أهمية ثانوية لتماسك النص، غير أن الأساس الحاسم هو الظاهرة الدلالية الناشئة عن تكرير السمة الدلالية»[١٢٠]، وكلما تباعدت المسافة بين جمل النص اعتُمد في ترابطه أكثر على العناصر الدلالية، وليس على أدوات العطف التي تقوم بدور آني محدد، التماسك الدلالي إذن هو المسئول عن إحداث الترابط النصي، وتكون الحاجة إليه أقوى كلما ابتعدنا عن إطار الجملة، ودخلنا في تتابعات أكبر إلى أن نصل إلى جملة النص.

استخدم العلماء مصطلح القضية للتعبير عن العلاقات التي تنشأ بين معاني النصوص وكيفية تحليلها، و«أُخِذ مفهوم القضية من مجال الفلسفة والمنطق، واستخدم بالمعنى العام في دراسة الخطاب للإشارة إلى الوحدة الأدنى للمعنى. تتكون القضية من خبر، يُعدُّ النواة، وموضوع أو أكثر يرتبط بتلك النواة، ويقوم التحليل القضوي للنص على التركيز على العلاقات بين القضايا، وإذا كانت القضايا هي لبنات الخطاب، فإن البحث في علاقات الخطاب يتعلق بتلك الروابط بين اللبنات. حيث يكشف الربط بين الجمل عن الطريقة التي تدرك بها العلاقات الدلالية التحتية في الخطاب»[١٢١].

تتجمع خيوط القضايا التي تعبر عنها الجمل والفقرات؛ لكي نتوصل بطريقة هيراركية إلى الربط بين سائر قضايا النص، وهناك علاقات أصغر بين الجمل وعلاقات أكبر بين أجزاء النص، و«يهتم محللو الخطاب ببحث العلاقات الدلالية بين القضايا في النص، وكيف تسهم في تحديد الفكرة الأساسية أو موضوع الخطاب. فموضوع الخطاب / النص لا يتحدد بالنسبة للقضايا المفردة، بل بالنسبة لتتابعات كاملة، حيث يتحدد الموضوع من خلال البنية الكبرى في مقابل أبنية الجمل أو الأبنية الصغرى. وتفسر البنية السطحية للخطاب كمجموعة من القضايا التي تنتظم بواسطة أنواع من العلاقات الدلالية، يعبر عن بعضها البعض على نحو صريح، وبعضها يستنتج أثناء عملية التفسير من خلال المعرفة العامة أو المعرفة المسبقة»[١٢٢].

ويفرق علماء النص بين ثلاثة مصطلحات في التحليل النصي، وهي: الأبنية الصغرى والأبنية الكبرى والأبنية العليا، الأبنية الصغرى تتعامل مع الجمل، و«الأبنية الكبرى تتعامل مع المحتوى أو مضمون النص أو المعنى العام للنص، في حين تتعامل الأبنية العليا مع الشكل الذي تنتظم فيه أجزاء النص، بمعنى أن البنية الكبرى دلالية ... ليست عرفية، أما الأبنية العليا فعلى العكس من ذلك، شأنها شأن الأبنية النحوية ترتكز على قواعد عرفية؛ حيث نطلق على الأبنية العامة التي تميز نص ما أبنية عليا. ولهذا فإن بنية الحكي على سبيل المثال تعد بنيا عليا، وهي مختلفة عن مضمون الحكي (أي البنية الكبرى)»[١٢٣].

وكل بنية من أبنية النص المختلفة تعتمد على ما قبلها وتؤثر فيما بعدها، ولكل نوع من الأبنية نوع من الذاكرة التي تستوعبه وتحتفظ به عند الحاجة إليه، حيث«يفرق بوجه عام بين نوعين مختلفين من الذاكرة: ذاكرة المدى القصير وذاكرة المدى الطويل، ذلك الفرق مقبول إذا ما اعتبر المرء أن صورًا كثيرة من المعلومات المختزنة لا تكون في المتناول إلا لمدة قصيرة، على حين تكون معلومات أخرى ضرورية متوفرة مدة أطول كثيرًا »[١٢٤]، فمعلومات البنية الصغرى قصيرة المدى ومعلومات البنية الكبرى طويلة المدى لذلك ذكر علماء النص أن درجة تذكر البنية الكبرى للنص أشد وأبقى من تذكر البنية الصغرى، و«أن مستخدم اللغة يمكن أن يتذكر بلا مجهود كبير المضمون العام للنص (أي البنية الكبرى)، وأن هذا التذكر ليس إلا لمدة قصيرة، وأنه لا يمكنه في الغالب أن يتذكر البنية الصغرى للنص إلا بشكل متقطع للغاية»[١٢٥].

وهدف المتلقي عادة هو معرفة دلالة النص والاحتفاظ به لأكبر فترة ممكنة في حين أنه قد يزهد في تذكره للمستويات الأقل منها، كالصوت والصرف والنحو، كما أنه لا يرغب إلا في استخلاص الدلالة من كل هذه المستويات، و«يريد مستخدم اللغة أن يستوعب بوجه خاص معلومات مضمونية من الجمل والتتابعات الجملية في ذاكرته، وليس معلومات مورفولوجية أو فونولوجية أو معجمية أو تركيبية. إن تلك الأخيرة هي كما رأينا أدواتية في العادة: تستوعب باعتبار أن المعلومة الدلالية صيغت أو عبر عنها من خلالها»[١٢٦].

على هذا النحو يمكن الإفادة من البلاغة في دراسة العلاقات بين الجمل، مع إضافة العلاقات التي تتجاوز الجمل عن طريق الاستعانة بعلم اللغة النصي، بما يسمح بتوسيع دائرة البحث البلاغي من الجملة إلى النص من ناحية، وإفادة علم اللغة النصي من الدراسة الدقيقة للعلاقات الجملية عند البلاغيين العرب من ناحية أخرى، دون أن يكون في ذلك إقصاء لأحدهما على حساب الآخر.

النتائج والتوصيات :

قدمت الدراسة أنموذجًا لتساند علمين، هما: علم البلاغة وعلم النص في بناء هيكل واحد يمكن تفعيله في تكوين النصوص وتماسكها، وتوصلت إلى عدة نتائج يمكن إيجازها فيما يأتي:

أولا: أن ظاهرة الفصل والوصل ليس مسألة نحوية يمكن أن تُدرس في علم النحو فقط ، ولا تتعداه إلى البحث البلاغي. كما نادى البعض بذلك. وإنما هي قضية دلالية في المقام الأول، ولما كانت البلاغة العربية من ضمن العلوم التي أَوْلَت اهتمامًا كبيرًا بالدلالة، فإن موضوع الفصل والوصل يعدُّ من صلب النظرية البلاغية عند العرب، وإن كان ذلك لا يقللُّ من دور النحو في هذا الموضوع بصفة خاصة، وفي المباحث البلاغية الأخرى بصفة عامة.

ثانيًا: وفاء ما جاء عند البلاغيين العرب في الربط على مستوى الجملتين، أما على مستوى الفقرة والنص فهو ما يحتاج إلى استكمال، وهو ما حاولت هذه الدراسة أن تقدمه. بقدر الإمكان . من خلال علم اللسانيات النصية، وما جاء من ملاحظات عند البلاغيين العرب.

ثالثًا: التقاء صنيع البلاغيين العرب مع علماء النص المعاصرين في كثير من القضايا المرتبطة بالعلاقات النصية.

رابعًا: إمكانية الإفادة من علم اللغة النصي في دراسة أبواب بلاغية أخرى، كما يمكن أيضًا قراءة التراث البلاغي بأكمله قراءة لسانية نصية.

خامسًا: توظيف رؤية البلاغيين القدماء المتعلقة بالنص وترابطه وجميع قضاياه في إقامة علم النص العربي مما يحفظ لنا خصوصيتنا اللغوية والثقافية.

وختامًا، فهذه أبرز ثمرات الدراسة وأهم نتائجها، ولا أزعم أنني أتيتُ بكلِّ شاردة وواردة في هذه القضية؛ لأنها قضية متشعبة وكبيرة، ولا يتسع المقام لكلِّ حالاتها وأمثلتها في دراسة واحدة مما يحتاج إلى دراسة تطبيقية مستقلة، وإنني لأعتبر محاولتي هذه خطوة على الطريق، فإن كنتُ قد أصبتُ فالحمد لله، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني اجتهدتُ.

الهوامش:

(١) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٨ ، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٦٤، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٢م.

(٢) أمين الخولي، فن القول، ص ٢٣٩، ٢٤٠، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م، وقد ذكر في كتاب آخر ضرورة أن تتجاوز البلاغة بحث الجملة إلى ما بعدها، يقول:« على هذا نبدأ البحث البلاغي من اللفظة المفردة، ولا نحده بالجملة، بل نمده إلى الفقرة، والعمل الفني الكامل» مناهج التجديد، في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ص ٢٠٠، الجزء العاشر، الأعمال الكاملة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م.

(٣) سعد مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، آفاق جديدة، ص ٤٤، ٤٥، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

(٤) عبد الواحد علام، القاعدة والنص، دراسة في الفصل والوصل، ص ١٣، دار الثقافة العربية، القاهرة.

(٥) أمين الخولي، فن القول ، ص ٢٨١.

(٦) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٧.

(٧) بالنسبة لمبحث ترابط الجمل سنعتمد فيه على ما جاء عند البلاغيين العرب بالدرجة الأولى، ثم نعرِّج على ما جاء عند علماء النص، مع التنويه دائما بالتقاء صنيع البلاغيين مع علماء النص في العصر الحديث، أما بالنسبة لترابط الفقرة وترابط النص فسنتجه في بحثه اتجاها عكسيًّا، حيث نعتمد على ما جاء في علم النص، مع الإشارة إلى الملاحظات اليسيرة للبلاغيين العرب في هذا الصدد.

(٨) تمام حسان، الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، ص ٢٨٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، ويرى في موضع آخر«أن النحو ينظم الأبواب في الجملة، وأن علم المعاني ينظم الجمل في أسلوب كلام متصل»، المصدر السابق، ص ٣١٠.

(٩) سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص ١٩، الطبعة الأولى، مؤسسة المختار، القاهرة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

(١٠) المصدر السابق، ص ٢١.

(١١) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٨٩.

(١٢) تون أ. فان دايك، علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ص ٢٣، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، الطبعة الثانية، دار القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ولم يكن (فان دايك) في ذلك بدعًا من علماء النص، وإنما يرى (فولفجانج هاينه مان) و(ديتر فيهفجر) أن علم البلاغة يمثل إرهاصًا بمولد علم النص ، حيث «وجدت محاولات لوصف ظواهر نصية مفردة قبل نشأة علم النص، ويرجع مسار تراثي مهم في علم لغة النص إلى علم البلاغة الكلاسيكي (فن الخطابة عمومًا) وعلم البلاغة المدرسي (فن المرافعة الخاصة أمام المحاكم)»

مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ص ١١، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٤م.

(١٣) سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص ٢٠، ويقول أيضًا: «يفصل الهدف من معالجة النص بين الدارس اللغوي والدارس البلاغي»، ص ٢٤ ، وقد عرض للتصورات المختلفة التي أسهمت في البحث النصي عرضًا وافيًا، وقد وضع في اعتباره أساسا إظهار العلاقة بين علم لغة النص والبلاغة بوجه خاص، ص ١٧ – ٥٩.

(١٤) المصدر السابق ، ص ١٧.

(١٥) تون أ. فان دايك، علم النص، ص ٢٣.

(١٦) الجاحظ، البيان والتبيين (٨٨/١)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٥م.

(١٧) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٢٢، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

(١٨) عفت الشرقاوي، بلاغة العطف في القرآن الكريم، دراسة أسلوبية، ص١٣١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١م.

(١٩) صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، (١/ ١٤)، الطبعة الأولى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م.

(٢٠) محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص ١٣، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩١م، وانظر كذلك: محمد سالم أبو عفرة، السبك في العربية المعاصرة بين المنطوق والمكتوب، ص ٢٣، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

(٢١) عزة شبل، علم لغة النص، النظرية والتطبيق، ص ١٨٥، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م ، وترى في موضع آخر أن المتكلمين والكُتَّاب يقدمون مفاتيح داخلية تبين كيف تتماسك أجزاء النص معًا. هذه المفاتيح الداخلية هي الوسائل النحوية والمعجمية، المصدر السابق، ص ٩٩.

(٢٢) روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٢٩٩، ترجمة: تمام حسان، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، وانظر كذلك: أحمد عفيفي، نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص ١٠٤، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠١م.

(٢٣) انظر: ليندة قياس، لسانيات النص، النظرية والتطبيق، مقامات الهمذاني نموذجًا، ص ٢٠، ٢١، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م، وراجع أيضًا: جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ص ٧٠، ٧١، سلسلة دراسات أدبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م، إذ ذكر عدة تعريفات للنص وكانت سمة ترابط النص بارزة فيها.

(٢٤) محمد خطابي، لسانيات النص، ص ٥، يلاحظ كثرة المصطلحات التي تعبر عن المقابل العربي لمصطلحي cohesion & coherence فتُرجم المصطلح الأول إلى السبك والاتساق والتضام وغيرها، وتُرجم الثاني إلى الحبك والانسجام والالتحام والتقارن وغيرها، راجع: ليندة قياس، لسانيات النص ، ص ٢٦.

(٢٥) محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص ٢٣، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م، وراجع هذه المسألة بالتفصيل ص ٢١ – ٣٢.

(٢٦) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص٦، دار الجيل، بيروت، د. ت.

(٢٧) مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص ١٤٨، الطبعة الأولى، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، الجيزة، ١٩٩٧م.

(٢٨) فولفجانج هاينه مان، ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص ١٦.

(٢٩) صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، (١/ ٤٩).

(٣٠) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ص ١٦١، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠م.

(٣١) فولفجانج هاينه مان، ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ١٧، ويقول في موضع آخر:«إننا حين نتكلم بوجه عام فإننا لا نتكلم إلا من خلال نصوص ، فوسيلة الاتصال بين البشر ليست سوى اللغة ذات القدرة النصية وذات القيمة النصية»، المصدر السابق، ص ١٨.

(٣٢) حسام فرج، نظرية علم النص، رؤية منهجية في بناء النص النثري، ص ٧٨، الطبعة الثانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

(٣٣) تون أ. فان دايك، علم النص، ص ٤٨.

(٣٤) عزة شبل، علم لغة النص، النظرية والتطبيق، ص١٠١، ويقول باحث آخر:« إن الروابط تقوم بالربط بين الظاهر والباطن، فظاهر النص لغة بحاجة إلى هذه الروابط، وبدونها لا يحدث انسجام وتماسك المعنى، حيث إن المعاني مرتبطة بالعناصر اللغوية أي الشكل، والشكل أو النص مرتبط بالضوابط والقواعد اللغوية» فايز الكومي، أثر الروابط في البناء النصي، ص ٢١، بحث ضمن علوم اللغة، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨م.

(٣٥) صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، (٣١/١).

(٣٦) فولفجانج هاينه مان ، ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص ، ٣٣ .

(٣٧) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٩٨.

(٣٨) لا يدخل عطف المفردات في هذه الدراسة حتى لو كانت هذه المفردات داخل جملة واحدة تمثل نصًّا، ولا يمنع ذلك من أن نعرِّج أحيانا على عطف المفردات، ومعلوم أن عطف الجمل يقاس في بعض المواضع على عطف المفردات، وهذا ما دعا أحد الباحثين إلى أن يقول:«البحث في وصل الجمل وفصلها لا يتضح إلا إذا سبقه الكلام على وصل

المفردات وفصلها » أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، البيان والمعاني والبديع، ص ١٣٨، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م، ، وراجع كذلك: قضية الفصل والوصل بين المفردات عند البلاغيين، محمد بن علي الصامل، الطبعة الأولى، كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، ولم نقتصر على عطف الجمل دون عطف المفردات؛ لأن في الأول بلاغة دون الثاني، فالبلاغة لا تنفك عن هذا أو ذاك، وإنما جاء الاهتمام بعطف الجمل لسبب إجرائي فقط.

(٣٩) فايز الكومي، أثر الروابط في البناء النصي، ص ١٧.

(٤٠) محمد خطابي، لسانيات النص، ص ١٣.

(٤١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٤٣.

(٤٢) الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث فيما يكون به الملفوظ نصًّا، ص ١٩، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٣م.

(٤٣) شفيع السيد، النظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية، ص ٢٤٠، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

(٤٤) أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، ص ٤٠٨ ، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٦م، ١٤٢٧هـ.

(٤٥) عبد الواحد علام، القاعدة والنص، دراسة في الفصل والوصل، ص ١١٧، وانظر كذلك: محمد الأمين الخضري، الإعجاز في نسق القرآن، دراسة للفصل والوصل بين المفردات، إذ تحدث عن مفهوم الفصل والوصل عند القدماء، ص ٩ وما بعدها، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

(٤٦) تون أ. فان دايك، علم النص، ص ٤٣.

(٤٧) عمر أبو خرمة، نحو النص، نقد النظرية وبناء أخرى، ص٤٤، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن،١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤م، ويقول باحث آخر:«من أبرز الأبواب التي تسهم في إبراز الفكر العربي المتعلق بالتماسك من خلال التوابع باب الفصل والوصل»، صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، (٢٤٧/١).

(٤٨) سعد مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ص ٢٢٨.

(٤٩) حسام فرج، نظرية علم النص، ص ٧٨.

(٥٠) سعد مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، .٢٢٨

(٥١) روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٣٤٧.

(٥٢) ج.ب.براون و ج. يول، تحليل الخطاب، ص ٢٢٩، ترجمة وتعليق: محمد لطفي الزليطني، ومنير التريكي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

(٥٣) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٢٤، رأى البعض أن الواو أحيانًا تفيد الترتيب فضلا عن استخدامها هي و(الفاء) و(ثم) في سياقات واحدة، انظر: عبد الواحد علام، القاعدة والنص، دراسة في الفصل والوصل، ص ٣٩ وما بعدها.

(٥٤) إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص، ص ١٠٧، الطبعة الثانية، سلسلة الألف كتاب الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.

(٥٥) المصدر السابق، ص ١٠٧، تُراجع الأمثلة لأدوات العطف المختلفة في المرجع نفسه، ص ١٠٧- ١١٢.

(٥٦) عزة شبل، علم لغة النص، النظرية والتطبيق، ص ١١١.

(٥٧) المصدر السابق ، الصفحة نفسها.

(٥٨) المصدر السابق ، ص ١٠٤.

(٥٩) بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، (٥/٣) ، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت

(٦٠) حامد صالح الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص ٢٧٥، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،١٤١٦هـ،١٩٩٦م، وقد درس الالتحام دراسة مستفيضة، راجع ص ٢٧٥ - ٢٩٧، والجدير بالذكر أن هناك عدة مصطلحات أخرى مرتبطة برؤية البلاغيين للترابط النصي كالالتئام والتلاحم والاتساق وغيرها من المصطلحات التي تحتاج إلى معالجة خاصة.

(٦١) سعد مصلوح، من نحو الجملة إلى نحو النص، ص ٤٠٧، بحث ضمن الكتاب التذكاري المهدى إلى الأستاذ عبد السلام هارون في ذكراه الثانية، جامعة الكويت، كلية الآداب، ١٩٨٩، ١٩٩٠م، ويرى في كتاب آخر أن السبك له وسائل لا يتحقق النص إلا بها، و«يجمع هذه الوسائل مصطلح عام هو الاعتماد النحوي ، ويتحقق الاعتماد في شبكة هرمية ومتداخلة من الأنواع هي :

١- الاعتماد في الجملة. ٢- الاعتماد فيما بين الجمل. ٣- الاعتماد في الفقرة أو المقطوعة ٤- الاعتماد فيما بين الفقرات أو المقطوعات ٥- الاعتماد في جملة النص»، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ص ٢٢٧.

(٦٢) اقتصرت الدراسة على هذين المعيارين دون إهمال لبقية المعايير السبعة المعروفة، وهي القصد والقبول والإعلام والمقامية والتناص، وإنما جاء ذلك لضرورة بحثية إجرائية حيث اكتفت الدراسة بالمعيارين المختصين بالنص في ذاته، و«السبك والحبك - كما يقرر دوبوجراند ودرسلر - أوضح معايير النصية»، محمد العبد، النص والخطاب والاتصال، ص ٩٠، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٥م.

(٦٣) روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٣٤٦.

(٦٤) إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص، ص ٧٢، ٧٣.

(٦٥) صبّاح عبيد دراز، في البلاغة القرآنية، أسرار الفصل والوصل، ص ٧٠، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، مصر، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

(٦٦) ليندة قياس، لسانيات النص ، ص ٣٠.

(٦٧) بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، (٥،٦/٣).

(٦٨) سورة البقرة: ٢.

(٦٩) انظر: سعد الدين التفتازاني، مختصر السعد، شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم، ص ٢٢٣، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

(٧٠) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٢٧.

(٧١) صبّاح عبيد دراز، في البلاغة القرآنية أسرار الفصل والوصل، ص ١٠٤.

(٧٢) محمد أبو موسى، دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، ص ٢٩٣، ٢٩٤، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م، ويرى أن هذا الموضع من مواضع الفصل جدير بمصطلح الوصل؛«لأن الوصل في الحقيقة وصلان، وصل ظاهر بحرف الوصل، ووصل خفي تتصل فيه الجملة من ذات نفسها»، ص ٣٠٨، كما يرى يحيى بن حمزة العلوي أن الفصل قد يطلق مع وجود الواو، وذلك لأن العبرة بالمعاني والدلالات، يقول: «ربما أطلق الفصلُ على توسط الواو بين الجملتين، والأمر في ذلك قريب بعد الوقوف على حقيقة المعاني، لكن ما قلناه أصدق في اللقب من جهة أن الجملة الثانية منفصلة عما قبلها، فلا تحتاج إلى واصلٍ هو الواو، فلأجل هذا كان ما ورد من غير واو بين الجملتين أحق بلقب الفصل» الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، (٣/ ٣٠٥)، سلسلة الذخائر تصدرها الهيئة العامة لقصور الثقافة، العدد ١٨٧، القاهرة، ٢٠٠٩م.

(٧٣) انظر: سعد الدين التفتازاني، مختصر السعد، ص ٢٢٢.

(٧٤) سورة النساء ١٤٢.

(٧٥) انظر: سعد الدين التفتازاني، مختصر السعد، ص ٢٣٢، ٢٣٣.

(٧٦) عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ص ٢٨٥، الطبعة السابعة عشر، مكتبة الآداب، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

(٧٧) محمد أبو موسى، دلالات التراكيب، ص ٣٢٤.

(٧٨) صبّاح عبيد دراز، في البلاغة القرآنية أسرار الفصل والوصل، ص ٧٢، وقضية عطف الجملتين المختلفتين خبرًا وإنشاء، وإن كانت محل خلاف بين العلماء، إلا أن أحد الباحثين قد ذهب إلى أنه يمكن تخريج بعض أمثلة هذا الباب على ما يسمى عطف قصة على قصة، «إذن هناك باب يسمى باب ضم جمل مسوق لغرض إلى أخرى مسوقة لآخر، والواو الواقعة بين الخبر والإنشاء من هذا الباب، وليست هي كل هذا الباب، وهذا هو ما ذهبنا إليه وباب الضم هذا هو الاستئناف بالواو»، محمد أبو موسى، دلالات التراكيب، ص ٣٢٩.

(٧٩) انظر: سعد الدين التفتازاني، مختصر السعد، ص ٢٣٢.

(٨٠) محمد أبو موسى، دلالات التراكيب، ص ٢٩٤.

(٨١) ج.ب.براون و ج. يول، تحليل الخطاب، ص ٢٣٣، ٢٣٤، وراجع: أحمد عفيفي، نحو النص، ص ٩٩، ١٠٠.

(٨٢) محمد خطابي، لسانيات النص، ص ١٦.

(٨٣) المصدر السابق، ص ٣٢.

(٨٤) السيد الشريف، حاشية السيد على المطول، ص ٢٥٠، طبعة محرم أفندي البسنوي، الهند، ١٨٩٢م ، وانظر:

محمد أبو موسى، دلالات التراكيب، ص ٣٣٤.

(٨٥) محمد أبو موسى، دلالات التراكيب، ص ٣٠٨.

(٨٦) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المجلد الأول، الجزء الثالث، ص١١٩، شرح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الثالثة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

(٨٧) سورة الذاريات ٢٨.

(٨٨) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٤٤.

(٨٩) أمين الخولي، فن القول، ص ٢٤٦، ويقول في موضع آخر من الكتاب عن واو الحال:« والرابط في جملة الحال، الذي يُفرد له تذنيب بعد الفصل والوصل، فإنه نحوي في جوهره ولبابه، ولا مكان له في الدرس الفني»، ص ٢٤٩.

(٩٠) بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، (٢/٣)، وقد درس السبكي قضية الفصل والوصل دراسة ضافية، وأحصى معظم حالاتها إحصاء دقيقًا، وقد ذكر الدكتور عبد الواحد علام أن السبكي قد وصل بأقسام ذلك المبحث وحده إلى ٦١٦٩٦٠ ستمائة وستة عشر عشر ألفًا وتسعمائة وستين قسمًا، انظر: القاعدة والنص، دراسة في الفصل والوصل، ص ٧.

(٩١) محمد الطاهر ابن عاشور، موجز البلاغة، ص ٢٥، المكتبة العلمية، تونس، د.ت.

(٩٢) بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، (٢٠/٣، ٢١).

(٩٣) المصدر السابق، (٥١/١، ٥٢)، وانظر كذلك: عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، ص ١٤٨، ١٤٩، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣م.

(٩٤) صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، (٢٤٩/١).

(٩٥) انظر: سعد الدين التفتازاني، مختصر السعد، ص٢٢٠.

(٩٦) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٢٢٢، ٢٢٣.

(٩٧) محمد أبو موسى، دلالات التراكيب، ص ٢٩٣.

(٩٨) المصدر السابق، ص ٢٨٥، والمناسبة وإن كانت أوسع وأقرب في العطف بالفاء وثم وحتى فإنها مطلوبة في العطف بصفة عامة، و«شرط صحة العطف مطلقًا في المفردات والجمل وبالواو وبغيرها وجود المناسبة التي تجمع الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها في تعقل العقول المنتظمة بحسب المتعارف عند المتكلمين بتلك اللغة» محمد الطاهر ابن عاشور، موجز البلاغة، ص ٢٥.

(٩٩) صبّاح عبيد دراز، في البلاغة القرآنية أسرار الفصل والوصل، ص ٥٠، وثمة خلاف حول دخول الجمل التي لها محل من الإعراب في الوصل أو لا، والصحيح - من وجهة نظري - هو ما ذكره السبكي «أن كلا من كون الجملتين لهما محل وكونهما لا محل لهما يدخله الفصل والوصل، وإنما ذكره المتقدمون من أهل هذا العلم تقسيمها إلى ما له محل وما ليس له محل؛ لأنهم قصدوا به بيان ما كان قريب الجامع وبعيده» عروس الأفراح في شرح

تلخيص المفتاح، (٨/٣)، والمقصود من ذلك أن الجمل التي لها محل من الإعراب تكون قريبة الجامع والجمل التي لا محل لها من الإعراب بعيدة الجامع، وإن ذكر السبكي أن ذلك ليس على إطلاقه، راجع المصدر السابق، (١٦/٣).

(١٠٠) محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص، ٦٨.

(١٠١) انظر: سعد الدين التفتازاني، مختصر السعد، شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم، ص ٢٣٥- ٢٣٩.

(١٠٢) شفيع السيد، النظم وبناء الأسلوب، ص ٢٤١.

(١٠٣) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٢٥.

(١٠٤) عفت الشرقاوي، بلاغة العطف، ص ١٢٥.

(١٠٥) محمد خطابي، لسانيات النص، ص ٣٢.

(١٠٦) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٢٤٢، ويتفق علماء النص في ذلك مع بهاء الدين السبكي حيث يرى «أن الاتحاد في المسند والمسند إليه غير كافٍ (يقصد للعطف)»، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، (٨/٣).

(١٠٧) انظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، (١/ ٧٢).

(١٠٨) عزة شبل، علم لغة النص، النظرية والتطبيق، ص ١٩٧.

(١٠٩) أحمد عفيفي، نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص ١٠٠.

(١١٠) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٢٤٤.

(١١١) سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص ١١٤، ١١٥.

(١١٢) الدسوقي، حاشية الدسوقي على شرح السعد، (٣/ ٣)، ضمن شروح التلخيص.

(١١٣) منذر عياشي، العلاماتية وعلم النص، (عدة مقالات أعدها وترجمها الدكتور منذر عياشي)، ص ١٥٤، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٤م.

(١١٤) محمد العبد، النص والخطاب والاتصال، ص ٩٠.

(١١٥) سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص ١١٠.

(١١٦) حسام فرج، نظرية علم النص، ص ١٢٧.

(١١٧) سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص ١٠٦.

(١١٨) فايز الكومي، أثر الروابط في البناء النصي، ص ١٨.

(١١٩) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٦٨، الطبعة الخامسة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨.

(١٢٠) فولفجانج هاينه مان، ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ص ٣٣.

(١٢١) عزة شبل، علم لغة النص، النظرية والتطبيق، ص ١٨٧.

(١٢٢) المصدر السابق، ص ١٩٥.

(١٢٣) المصدر السابق، ص ٢٤٣، ٢٤٤.

(١٢٤) تون أ. فان دايك، علم النص، ص ٢٦٥.

(١٢٥) المصدر السابق، ص ٢٧٤.

(١٢٦) المصدر السابق، ص ٢٤٧.

قائمة المصادر والمراجع

- أبو هلال العسكري، الصناعتين: الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٦م، ١٤٢٧هـ.
- أحمد عفيفي، نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠١م.
- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، الطبعة الخامسة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م.
- أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، البيان والمعاني والبديع، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث فيما يكون به الملفوظ نصًّا، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٣م.
- إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص، الطبعة الثانية، سلسلة الألف كتاب الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.
- أمين الخولي: فن القول، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- مناهج التجديد، في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، الجزء العاشر، الأعمال الكاملة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م.
- براون، ج.ب.براون و ج. يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق: محمد لطفي الزليطني، ومنير التريكي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، المجلد الأول والثالث، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- تمام حسان، الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ،٢٠٠٠م.
- تون أ. فان دايك، علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، الطبعة الثانية، دار القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٥م.
- جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، سلسلة دراسات أدبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م.

- حامد صالح الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- حسام أحمد فرج، نظرية علم النص، رؤية منهجية في بناء النص النثري، الطبعة الثانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المجلد الأول، شرح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الثالثة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- الدسوقي، حاشية الدسوقي على شرح السعد، المجلد الثالث، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، د. ت.
- سعد مصلوح: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، آفاق جديدة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- من نحو الجملة إلى نحو النص، بحث ضمن الكتاب التذكاري المهدى إلى الأستاذ عبد السلام هارون في ذكراه الثانية، جامعة الكويت كلية الآداب، ١٩٨٩، ١٩٩٠م.
- سعد الدين التفتازاني، مختصر السعد، شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.
- سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، الطبعة الأولى، مؤسسة المختار، القاهرة، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.
- السيد الشريف، حاشية السيد على المطول، طبعة محرم أفندي البسنوي، الهند، ١٨٩٢م.
- شفيع السيد، النظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- صبّاح عبيد دراز، في البلاغة القرآنية، أسرار الفصل والوصل، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، مصر، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، الطبعة الأولى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٦٤، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٢م.
- عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣م.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي،

القاهرة، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

- عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، الطبعة السابعة عشر، مكتبة الآداب، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- عبد الواحد علام، القاعدة والنص، دراسة في الفصل والوصل، دار الثقافة العربية، القاهرة.
- عزة شبل محمد،علم لغة النص، النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- عفت الشرقاوي، بلاغة العطف في القرآن الكريم، دراسة أسلوبية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١م.
- عمر أبو خرمة، نحو النص، نقد النظرية وبناء أخرى، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث،الأردن،١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤م.
- فايز أحمد الكومي، أثر الروابط في البناء النصي، بحث ضمن علوم اللغة، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- فولفجانج هاينه مان، ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ليندة قياس، لسانيات النص، النظرية والتطبيق، مقامات الهمذاني نموذجًا، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- محمد الأمين الخضري، الإعجاز في نسق القرآن، دراسة للفصل والوصل بين المفردات، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- محمد أبو موسى، دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.
- محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠م.
- محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩١م.
- محمد سالم أبو عفرة، السبك في العربية المعاصرة بين المنطوق والمكتوب، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.
- محمد بن علي الصامل، قضية الفصل والوصل بين المفردات عند البلاغيين، الطبعة الأولى، كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
- محمد الطاهر ابن عاشور، موجز البلاغة، المكتبة العلمية، تونس، د.ت.
- محمد العبد، النص والخطاب والاتصال، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الطبعة الأولى، الشركة المصرية العالمية للنشر ـ لونجمان، الجيزة، ١٩٩٧م.

- منذر عياشي ، العلاماتية وعلم النص، (عدة مقالات أعدها وترجمها الدكتور منذر عياشي)، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٤م.
- يحيى بن حمزة العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، سلسلة الذخائر تصدرها الهيئة العامة لقصور الثقافة، العدد ١٨٧ ، القاهرة، ٢٠٠٩م.